جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر مهني

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير
الشعبة: علوم مالية ومحاسبة
التخصص: مالية وصيرفة اسلامية

من إعداد الطالبين: – بلاليط عبد المنعم
– شتيح محمد

بعنوان:

آليات تفعيل صناعة التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر

أعضاء لجنة المناقشة

د. بوجلال أنفال	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د. ملالة إيمان	أستاذ محاضر أ	مشرفا
د. بوفجي رمزي	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

إلى من كان وجودهما سببًا في وجودي، إلى من غرسا في قلبي حب الخير والعلم، إلى أمي وأبي، أطال الله في عمرهما ومتعهما بالصحة والعافية.

إلى إخوتي وأخواتي، وعائلاتهم الكريمة، على ما قدموه من حب ومساندة وتشجيع.

إلى زوجتي الغالية، سندي ورفيقة دربي، التي كانت خير معين في مسيرتي.

الذين أضاءوا حياتي وألهموني معنى السعادة.

إلى زميلي العزيز بلاليط عبد المنعم الذي تشرفت بمرافقته في إعداد هذه المذكرة، شكرًا له على جهوده، صبره، وروح التعاون التي جمعتنا طيلة هذا العمل.

إلى جميع الأصدقاء، الأهل، والأقارب الذين لم يبخلوا عليّ بالدعاء والمساندة.

إلى أساتذتي الأفاضل في مختلف الأطوار الدراسية، الذين كان لهم الفضل بعد الله في بناء معارفي وتهذيب فكري.

أهدي هذا العملعربون محبة ووفاء وامتنان، سائلًا المولى عز وجل أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم.

محمد

أهدي هذا العمل المتواضع عربون محبة ووفاء وامتنان إلى والديّ الكرام، اللذان كانا وجودهما سببًا في وجودي وغرسا في قلبي حب الخير والعلم، وإلى إخوتي وأخواتي وعائلاتهم الكريمة على ما قدموه من حب ومساندة وتشجيع. وإلى زوجتي الغالية، سندي ورفيقة دربي، التي كانت خير معين في مسيرتي، وإلى ولديّ **أويس وأنيس**، اللذان أضاءا حياتي وألهماني معنى السعادة. كما أخص بالشكر زميلي العزيز شتيح محمد على جهوده وصبره وروح التعاون التي جمعتنا طيلة هذا العمل، وإلى جميع الأصدقاء والأهل والأقارب الذين لم يبخلوا عليّ بالدعاء والمساندة. وأخيرًا، أتوجه بالشكر الجزيل إلى أساتذتي الأفاضل في مختلف الأطوار الدراسية، الذين كان لهم الفضل بعد الله في بناء معارفي وتهذيب فكري، سائلًا المولى عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم.

عبد المنعم

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، ونشكره على نعمه الظاهرة والباطنة، على توفيقه وعونه الذي مكّننا من إنجاز هذا العمل. نسأله سبحانه أن يرزقنا الإخلاص فيه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان لكل من مد يد العون لإنجاز هذه الدراسة، وفي مقدمتهم أستاذتنا المشرفة الفاضلة الدكتورة **ملالة إيمان**، لِقَبولها الإشراف على هذا البحث، ولِما بذلته من جهد وعناء عبر توجيهاتها القيمة ونصائحها السديدة التي كانت خير مرشد لنا.

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة الكرام على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الدراسة، إسهاماً منهم في إثرائها وتقييمها.

وختاماً، شكراً جزيلاً لكل من قدم لنا الدعم والتشجيع، ولو بكلمة طيبة.

جزاكم الله عنا خير الجزاء.

الملخص:

يعتبر التمويل الإسلامي الأصغر ركيزة أساسية لبناء اقتصاد قوي، وذلك لكونه آلية فعالة في تمويل المؤسسات المصغرة، حيث يستمد فعاليته من خلال صيغ التمويل الإسلامي المختلفة والمتنوعة حسب حاجيات المواطن، إذ يعتبر التمويل الإسلامي الأصغر القناة الرئيسية والمستحسنة لأصحاب المؤسسات المصغرة و محدودي الدخل، وذلك راجع للمنتجات المالية الإسلامية المقدمة من طرفه والتي تتماشى وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، كما أنه لا يقتصر على الدعم المادي لأصحاب المؤسسات المصغرة فقط وإنما يتعدى ذلك من خلال تقديم منتجات غير مالية لفائدتهم كما يقوم على متابعة تطور مراحل المشروع حرصا منه على إنجاحها وتطويرها لتصبح مشاريع رائدة تعود بالنفع على صاحبها من جهة وعلى تحسين مستوى اقتصاد البلد من جهة أخرى

الكلمات المفتاحية: التمويل الاسلامي الأصغر –

Abstract:

Microfinance is a key to building a strong economy, as it is an effective mechanism for microfinance. It derives its effectiveness through various and varied forms that's for Islamic financing according to the needs that's for the citizen. Microfinance is considered as the main channel and channel for small and low-income businesses. that's for the Islamic financial products provided by it, which comply with the principles of Islamic law. It is not limited to financial support for the owners that's for small enterprises only, but through the provision that's for non-financial products for their benefit, Keen to embark on its success and development of pilot projects to become beneficial to the owner on the one hand and to improve the country's economy on the other.

Key words: microfinance – Islamic

قـــائـــمـــــة المـــحـــــتـــويـــــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	ا
قائمة المحتويات	اا
قائمة الجداول	II
قائمة الأشكال	III
قائمة الملاحق	III
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
المبحث الأول: مدخل عام للتمويل الاسلامي الأصغر	03
المبحث الثاني: صيغ التمويل الاسلامي الأصغر	11
الفصل الثاني: الاطار التطبيقي للدراسة	
المبحث الأول: تجربة السودان في التمويل الاسلامي الأصغر	23
المبحثالثاني: تجربة التمويل الإسلامي الأصغر في اليمن	35
المبحث الثالث: التمويل الاسلامي الأصغر في الجزائر.	44
الخاتمة	
قائمة المراجع	
فهرس المحتويات	

قـــائـــــمـــــــةالجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور عدد مؤسسات التمويل الاصغر 2012–2023	25
02	حجم التمويل الأصغر في السودان خلال الفترة 2018إلى 2023	29
03	مساهمة التمويل الأصغر في السودان خلال الفترة 2018إلى 2023	31
04	منتجات برنامج نما للتمويل الإسلامي الأصغر	36
05	أنواع منتجات البرنامج والفئة المستهدفة وحدود التمويل والضمانات	38
06	منتجات المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر	39
07	منتجات بنك الأمل للتمويل الأصغر	42
08	صيغ التمويل الاسلامي الأصغر ببنك البركة	45

مقدمة

تمهيـــــــــــد:

يحظى **التمويل الأصغر**، ولا سيما بصيغته الإسلامية، باهتمام متزايد في الأوساط الاقتصادية والاجتماعية، نظرًا لدوره المحوري في مكافحة الفقر، وتعزيز الإدماج المالي، ودعم الفئات المهمّشة التي تعجز عن الوصول إلى التمويل التقليدي. وقد بات يُنظر إلى هذا النوع من التمويل كأداة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في الدول النامية التي تواجه تحديات هيكلية مرتبطة بضعف البنية المالية، وارتفاع نسب البطالة، والهشاشة الاجتماعية

ظهر مصطلح التمويل الأصغر في سبعينيات القرن العشرين مع تجربة **بنك غرامين في بنغلاديش**، الذي أسسه البروفيسور محمد يونس، حيث أحدث ثورة في المفاهيم التقليدية للتمويل من خلال تقديم قروض صغيرة دون ضمانات مادية، مركّزًا على فئة النساء الريفيات. وقد شكّلته هذه التجربة مصدر إلهام لعدة دول، لا سيما تلك ذات الطابع الإسلامي، التي سعت إلى مواءمة التمويل الأصغر مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك بتبني صيغ تمويلية شرعية كالمرابحة، والمشاركة، والمضاربة، والإجارة.

ومع تطور التجارب الدولية، تزايد اهتمام الحكومات والهيئات المالية بالتمويل الإسلامي الأصغر كوسيلة لتعزيز الشمول المالي وتوفير بدائل تمويلية شرعية للفقراء وأصحاب المشاريع الصغيرة. وقد برز هذا التوجه بشكل خاص في دول مثل **السودان، اليمن، والجزائر**، التي تبنّت استراتيجيات وسياسات لدعم هذا القطاع الحيوي، رغم الفوارق في السياقات السياسية والاقتصادية لكل منها.

في السودان يُعدّ التمويل الإسلامي الأصغر جزءًا أصيلًا من السياسة المصرفية، حيث يعتمد النظام المالي كليًا على مبادئ الشريعة الإسلامية، ويدعم بنك السودان المركزي هذا التوجه عبر وضع استراتيجيات وطنية طموحة للنهوض بالتمويل الأصغر، وربطه بالأهداف الإنمائية للدولة.

وفي اليمن رغم التحديات الأمنية والاقتصادية المتصاعدة، فقد شهد التمويل الإسلامي الأصغر نموًا لافتًا، من خلال مؤسسات متخصصة اعتمدت على صيغ تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مساهِمة في دعم مشاريع الأسر المتضررة من النزاعات، وتحفيز المبادرات الاقتصادية في أوساط الشباب والنساء.

وفي الجزائر رغم حداثة التجربة نسبيًا، فقد بدأت تظهر ملامح اهتمام فعلي بتطوير التمويل الأصغر الإسلامي، خاصة من خلال مبادرات صندوق ضمان القروض ودور البنوك الإسلامية مثل بنك البركة الجزائري، في تقديم خدمات تمويلية موجهة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في المناطق الداخلية والريفية.

- **.إشكاليـــــة الدراســـة:**

- على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن تطوير قطاع صناعة التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الأثر التنموي لصناعة التمويل الإسلامي الأصغر؟
- ما هو واقع صناعة التمويل الإسلامي الأصغر في السودان واليمن؟
- كيف يمكن الاستفادة من تجربتي السودان واليمن في تطوير قطاع التمويل الإسلامي الأصغر بالجزائر؟

- **أهميـــة الدراســـة:**

تنبع أهمية هذه الدراسة من سعيها إلى تحليل واقع **التمويل الإسلامي الأصغر** في **السودان واليمن**، باعتبارهما نموذجًا فريدًا من حيث شمولية النظام المصرفي الإسلامي. تأتي هذه الدراسة لتقارن تجربتيهما مع تجربة **الجزائر**، بهدف تقييم الأداء، وتحديد نقاط القوة والقصور، واستكشاف الدروس الممكنة لتعزيز فعالية هذا القطاع في تحقيق الأهداف التنموية.

- **أهـــداف الدراســـة:**

- التعرف على الدور التنموي للتمويل الإسلامي الأصغر وفعاليته في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية على حد سواء؛
- تحليل تجربتي السودان واليمن في التمويل الإسلامي الأصغر والدور الذي يلعبه القطاع في دعم الأفراد ذوي الدخل المحدود
- تحليل تجربة الجزائر في التمويل الإسلامي الأصغر، وكيفية الاستفادة من تجربتي السودان واليمن في تطويره.

- **الدراســـات السابقـــة:**

- أولا: دراسة نوال يحياوي، بعنوان: تفعيل آليات التمويل الإسلامي الأصغر لتحقيق التنمية المحلية تجارب رائدة وسبل الاستفادة منها، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، 2022-2023
- هدفت هذه الدراسة إلى معالجة كيفية تفعيل آليات التمويل الإسلامي الأصغر لتحقيق التنمية المحلية وإبراز النماذج التطبيقية لهذا التمويل على مستوى مجموعة من الدول، وعلى مستوى مجموعة من المؤسسات المالية المتخصصة في ذلك أيضا. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي الأصغر إذا تم الاستفادة من آلياته سيتيح توفير الخدمات المالية للأفراد محدودي الدخل والمؤسسات الصغيرة التي تجد صعوبة في الحصول على التمويل، كما سيسهم في الحد من ظاهرة الفقر من خلال تخفيض معدل البطالة

وزيادة الدخل واستعمال الموارد المحلية وكذا المساهمة في إدماج الطبقات الفقيرة في المجتمع وترقيتها في عالم الشغل على المستوى المحلي بما يدعم تحقيق التنمية المحلية.

- ثانيا: : دراسة عبد الله علي محمد ابكر، بعنوان: البعد التنموي للتمويل الأصغر الإسلامي: تجربة إنارة قرى محلية شرق سنار السودان نموذجا، المجلة الدولية للمالية الريادية، مج 4، ع 1، 2021.
- هدفت هذه الدراسة إلى معالجة البعد التنموي الأصغر الإسلامي كنموذج تنموي في المجتمعات الريفية، واستعرضت تجربة محلية تنموية رائدة وهي تجربة إنارة ومد شبكة الكهرباء القومية لسبعين قرية محلية شرق سنار، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يمكن للتمويل الأصغر الإسلامي أن يساهم مساهمة فاعلة في التنمية خاصة في المجتمعات الريفية، وتوصي هذه الدراسة بالاستفادة من هذه التجربة وتعميمها على المناطق الريفية بالسودان بالإضافة إلى تفعيل جانب التمويل الأصغر الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ثالثا: دراسة تيقان عبد اللطيف، بعنوان: التمويل الأصغر الإسلامي ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان، مجلة العلوم الإدارية والمالية، مج 6، ع 1، 2022.
- هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يمكن أن يلعبه التمويل الأصغر الإسلامي في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستعرضت تجربة السودان باعتبارها تجربة رائدة، وتوصلت إلى أن التمويل الإسلامي الأصغر ساهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد ومعالجة بعض المشاكل الاجتماعية، كما توصلت إلى أن التمويل الإسلامي الأصغر عرف انتشارا واسعا في السودان، حيث ورغم العقبات التي واجهت هذا القطاع إلا أنه استمر في تحقيق معدلات نمو مطردة معقولة.
- رابعا: دراسة بواحمد صفية وبن قدور أشواق، بعنوان: دور التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية التمويل الأصغر في السودان نموذجا.
- هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، فمن ناحية تساهم مختلف أساليب التمويل الإسلامي المقدمة من طرف مؤسسات التمويل الإسلامية في توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل عمليات الإنتاج والاستثمار وبالتالي زيادة الاستهلاك، وتوصلت إلى أن تزايد الاهتمام بالتمويل الإسلامي الأصغر راجع لأنه يلبي طلبات التمويل عليه من قبل أصحاب الدخل المنخفض والمتوسط بما يساعد على إنشاء مشاريع ومؤسسات صغيرة بموارد مالية قليلة والتي يمكن أن تحقق أرباح متوسطة ولكن بنسبة مخاطر أقل.

- **منهج الدراسة:**

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال استعراض كل ما يتعلق بالإطار النظري للتمويل الإسلامي الأصغر، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل تجربتي السودان والمين والمنهج الاستقرائي في محاول للاستفادة من هاتين التجربتين في الجزائر

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- ارتباط الموضوع بتخصص الطالبين؛
- الأهمية التي يحظى بها التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتزايد الاهتمام به على مستوى الدولي والمحلي

هيكـــل الدراســـة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول ناقش الإطار النظري للتمويل الإسلامي الأصغر، أما المبحث الثاني فخصص لصيغ التمويل الإسلامي الأصغر، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم فيه تحليل تجربة السودان، أما المبحث الثاني تم فيه تحليل تجربة اليمن، وفي المبحث الثالث تحليل تجربة الجزائر وكيفية الاستفادة من التجربتين السابقتين لتطويرها، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

تمهيـــــد:

يُعد التمويل الإسلامي الأصغر أسلوبًا تمويليًا مستحدثًا يستهدف فئة الفقراء ومحدودي الدخل من الناشطين اقتصاديًا، باعتباره من أكثر آليات التمويل مرونة وأقلها تعقيدًا مقارنة بالأساليب التقليدية، التي غالبًا ما تشترط ضمانات مالية أو عينية يصعب على هذه الفئات توفيرها لتمويل مشاريعهم التنموية الصغيرة أو توسيعها. وقد شهد هذا النوع من التمويل إقبالًا متزايدًا من قبل فئات طالما ظلت مهمشة ومستبعدة من القطاع المالي لسنوات طويلة، نظرًا لما يتيحه من فرص استثمارية تتلاءم مع قدراتهم المحدودة واحتياجاتهم الفعلية.

وقد أجمع العديد من الباحثين والمختصين في مجال التمويل الإسلامي على أن التمويل الأصغر يُعد من أنجع السبل لتحقيق الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية التي يستهدفها النظام المالي الإسلامي، من خلال توفيره للتمويل اللازم لتلبية الحاجات الأساسية للفئات الأكثر هشاشة، وتمويل المشاريع الاستثمارية الإنتاجية لصالح الطبقات الفقيرة النشطة اقتصاديًا. كما يوفر التمويل الإسلامي الأصغر إطارًا متكاملًا للمتعاملين الراغبين في الاستفادة من خدمات مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، من خلال مجموعة متنوعة من الصيغ التمويلية التي تلبي مختلف المتطلبات المالية لهذه الفئات على نحو عادل وملائم.

المبحث الأول: مدخل عام للتمويل الاسلامي الأصغر

المبحث الثاني:.صيغ التمويل الاسلامي الأصغر

المبحث الأول:مدخل عام للتمويل الاسلامي الأصغر

ظهرت الحاجة إلى التمويل الأصغر استجابةً لمتطلبات الفقراء النشطين الذين يسعون للحصول على دعم مالي يمكّنهم من تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مع تفادي التعقيدات البيروقراطية والضمانات التقليدية للبنوك التجارية. ويتميز التمويل الأصغر الإسلامي بتركيزه على القيم الدينية والأخلاقية وهو وسيلة فعّالة لتلبية احتياجات الفئات المحرومة من الخدمات المالية الرسمية.

المطلب الأول: ماهية التمويل الاسلامي الأصغر

1. نشأة التمويل الإسلامي الأصغر

بدأ التطور التاريخي للتمويل الأصغر بالإقراض أو التسليف الودي بين الأصدقاء و الأهل، ثم ظهرت الجمعيات أو جمعيات التوفير الدوارة، ثم المرابون، فتجار الرهن، وظهرت أخيرا المنح و الهبات من الدول الأكثر غنى و أخيرا منظمات تمويل المشروعات المصغرة، وتعتمد منظمات التمويل الأصغر على وجود رأس مال مملوك أو ممنوح، وعلى فروع محلية منتشرة لمؤسسة التمويل في الأماكن المستهدفة، لكي تقدم تمويل قصير الأجل، وبسرعة وبإجراءات بسيطة و بدون ضمانات تقريبا[1].

وفي الواقع فإن جميع البلدان المتقدمة في وقتنا الحاضر لها تجاربها الخاصة في مجال التمويل الأصغر، والتجربة الأوروبية ترجع الى القرن السادس عشر، ومن أشهر التجارب في هذا الصدد تجربة كل من ايرلندا وألمانيا، حيث عرفت إيرلندا أول قرض موجه للفقراء سنة1720م ، وقد تحصل ما يعادل 20% من الأسر الايرلندية على قروض صغيرة ومتناهية الصغر عام 1843م ، أما التمويل الأصغر في ألمانيا فهو يرجع إلى تجربتين في القرن التاسع عشر 1847-1846 م أحداهما في الريف وكان يقودها رجل اسمه Reiffeisen والأخرى في الحضر ورائدها رجل اسمه Schulze-Delitzch، فقد أسس Reiffeisen أول نظام تعاوني للائتمان في ألمانيا عام 1846م والذي كان يمنح للقرويين قروض صغيرة بأسعار فائدة مقبولة، وعند وفاته كانت أفكاره قد انتشرت في كل من أستراليا وبلجيكا وفرنسا وهولندا والنمسا[2].

وترجع نقطة الانطلاق للاهتمام بهذا النوع من التمويل في مكافحة الفقر واستخدام هذا المصطلح "التمويل الأصغر" في أدبيات الاقتصاد إلى سبعينيات القرن الماضي، أين شهدت بنغلادش ارتفاع كبير في نسب الفقر بعد المجاعة التي عرفتها البلاد سنة 1974م والتي راح ضحيتها ما يقارب المليون ونصف المليون وفاة، وهذا ما دفع بالأستاذ محمد يونس والذي كان يعمل أن ذاك أستاذا في الاقتصاد بجامعة تشتاقونبإجراء خرجات ميدانية هو وطلبته إلى القرى التي

1عبد الرحمان عبد القادر ، فعالية التمويل الاسلامي الأصغر في القضاء على الفقر – دراسة حالة السودان و اليمن – مجلة الحقيقة، العدد 05 ،جامعة أدرار، جوان 2012 ،ص03 .

2نوال يحياوي ، تفعيل اليات التمويل الاسلامي الأصغر لتحقيق التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي ببرج بوعريريج ، 2023/2022 م ، ص 16 .

تتركز فيها أغلبية الفقراء، مما لاحظ أن الوضع القائم لا يتيح للفقراء توفير قرش واحد ومن ثم لا يستطيعون تحسين أحوالهم مهما بلغ جدهم واجتهادهم في العمل لأنهم يعتمدون على قروض التجار المرابين الذي كانوا يأخذون أغلب ما معهم من نقود وعوائد، وهو ما جعله يدرك أن هؤلاء الفقراء لا يحتاجون سوى رأس مال يتيح لهم الاستفادة من عوائد أموالهم خاصة إذا كان بشروطوأساليب مناسبة لهم، لذا قام بتقديم مبالغ بسيطة من ماله الخاص بدون فوائد إلى الحرفين الفقراء دون تحديد الموعد الرد، إلا أنه رأى استحالة الاستمرار في ذلك لعد أسباب منها قلة رأسماله من جهة وتزايد نسب الفقر في الارتفاع بالإضافة إلى العدد الكبير للفقراء، لذا ذهب يفكر في إمكانية قيام المؤسسات المصرفية العادية بنفس الشيء وهذا ما دفعه إلى محاولة إقناع البنك المركزي والبنوك التجارية لوضع نظام الإقراض الفقراء بدون ضمانات، ولكنه قوبل بالسخرية منه ومن أفكاره، زاعمين بذلك أن الفقراء لا يصلحون لتلقي الخدمات المالية ولا يستطيعون مواجهة الأعباء المالية الناجمة عن الإقراض المصرفي ضمن القنوات الرسمية، لذا قام باقتراض قرض خاص ليباشر به مشروعه وليثبت وجهة نظره في أن الفقراء جديرون بالاقتراض وكان ذلك خلال الفترة 1976م- 1979م أين تم فيها تأسيس أول فرع بنكي تابع للبنك الفلاحي لبنغلادش بنك كريشي باسم فرع جرامين النموذجي للبنك الفلاحي بقرية قرب الحرم الجامعي لمدينة تشتاقون تسمى "جوبرى" سكانها من المزارعين الفقراء والحرفين البسطاء، لتمتد التجربة إلى مختلف جهات البلاد، وفي عام 1983 تحول المشروع إلى مصرف مستقل يحمل اسم "جرامين بنك" هذا البنك انطلق من الواقع المعاش وليس من النظريات الاقتصادية الجاهزة وقد نجح في الوصول إلى ملايين الفقراء الموزعين على العديد من القرى، عن طريق تقديم خدماته المالية لهم وباستخدام ضمانات بسيطة غير تقليدية ضمانات جماعية"، وقد استطاع أن يتوسع في برنامجه وأصبح نموذجاً واقعياً لنجاح تجربة التمويل الأصغر في تخفيض نسب الفقر المرتفعة في المناطق الريفية والقروية، وهذا ما جعل بعض الدول تتبنى هذه التجربة كما هي والبعض الآخر تبناها ولكن بعد إدخال بعض التعديلات والتغيرات عليها حتى تتوافق وتركيبة هذه الدول من حيث قوانينها ولوائحها المحلية وديانتها وحتى عاداتها وتقاليدها[1].

2. ماهية التمويل الإسلامي الأصغر

توجد عدة تعريفات للتمويل الأصغر، حيث يشير مصطلح التمويل الأصغر إلى توفير الخدمات المالية والمتمثلة أساسا في الائتمان والأوعية الادخارية والتحويلات المالية التي تقدم للعملاء الفقراء النشيطين اقتصاديا غير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية، وذلك وبهدف التغلب على أحد المعوقات الرئيسية التي يواجهها الفقراء في جميع أنحاء العالم ألا وهي ندرة الفرص للحصول على قروض وعلى الخدمات المصرفية الأخرى والتي تقدم من خلال النظم المصرفية الرسمية[2].

[1] نوال بحياوي ، مرجع سابق، ص 17 .

2يوسفات علي وعبد الرحمان عبد القادر، فعالية التمويل الإسلامي الأصغر في القضاء على الفقر –دراسة حالة السودان واليمن–، مجلة الحقيقة، مج 11، ع 2، 2012، ص 122.

ويعبر التمويل الأصغر عن كل الخدمات المصرفية التي تمنح للفقراء وللعائلات ذوي الدخل المنخفض والذين لا يستطيعون الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، من اجل استعمال هذا التمويل في الأعمال الصغيرة لتحسين أحوالهم الاقتصادية[1].

ويعرف التمويل الإسلامي المصغر على أنه تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء أو تقديم خدمات مالية أخرى (مثل التأمين الادخار، تحول الأموال... إلخ) بصيغ تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2]، كما عرف بأنه تقديم الخدمات المالية التي يتم أداؤها وفق المبادئ المستمدة من قواعد الشريعة الإسلامية وأصولها[3].

وبذلك يمكننا القول بأن التمويل الإسلامي الأصغر يتمثل في تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء وأصحاب الدخل المحدود من أجل تحسين مستواهم الاجتماعي وتحقيق التنمية الاقتصادية[4]. وتجدر الإشارة إلى أن التمويل الإسلامي الأصغر يشترك مع التمويل التقليدي الأصغر في كون كلاهما يقدم تمويلا للفقراء وأصحاب الدخول المحدودة من أجل البدء بمشاريع صغيرة، ويركز على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن التمويل الإسلامي الأصغر يتميز عن التمويل التقليدي الأصغر في:[5]

- التمويل التقليدي الأصغر يقوم على الإقراض بفائدة في حين أن التمويل الإسلامي الأصغر يقوم على أساس المشاركة بين الطرفين وفقا لقاعدة الغنم بالغرم؛
- التمويل التقليدي الأصغر ليس موجها لمن هم أكثر فقرا لقيامه على مبدأ الضمانات عكس التمويل الإسلامي الأصغر الذي يركز على المؤهلات التي حددها الشارع الحكيم؛
- يعتمد التمويل التقليدي الأصغر في تمويله للمشاريع الاستثمارية على عنصر الملاءة الائتمانية في حين أن التمويل الإسلامي الأصغر يقوم على أساس الجدارة الاقتصادية للمشروع الممول.
- التمويل الإسلامي الأصغر يعتمد علىمجموعة متنوعة من الصيغ تتلاءم مع كل أوجه النشاط الاقتصادي في حين أن التمويل التقليدي الأصغر يقوم على أساس صيغة واحدة وهي الإقراض بفائدة.

1مروان حياني ، مابين التمويل الأصغر و التمويل الاسلامي نظرة الى المفاهيم و المبادئ ، مجلة اتجاهات الأثر الاجتماعي ،العدد 22.

[2] حمد مصطفى غانم، واقع التمويل الاصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين (دراسة تطبيقية على قطاع غزة)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2010، ص 29.

[3]فرطاس فايزة، التمويل الأصغر الإسلامي: نموذج مؤسسات التمويل الأصغر المعتمدة على الزكاة والوقف، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس ، تونس، 27-29 جوان 2013 ، ص02.

[4]تيقان عبد اللطيف ، التمويل الأصغر الاسلامي ودعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في السودان ، مجلة العلوم الادارية و المالية ،مج06، ع2022،01،ص 151.

[5]ملالة إيمان، التمويل الإسلامي الأصغر في السودان –تجربة بنك فيصل الإسلامي-، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، مج 4، ع 2، 2021، ص 126.

المطلب الثاني:خصائص التمويل الأصغر الإسلامي ومبادئه

1. خصائص التمويل الإسلامي الأصغر

يمكن اعتبار التمويل الإسلامي الأصغر من أفضل مصادر التمويل التي تتوافق مع طبيعة المشاريع الصغيرة، وذلك لاحتياجات لرؤوس أموال صغيرة، فمن بين مزاياه نذكر:[1]

- التمويل الإسلامي الأصغر أداة قوية وفعالة لمحاربة الفقر والبطالة، من خلال توفير التمويل اللازم لصغار المنتجين وأصحاب الخبرات الذين لا يملكون رؤوس أموال كافية لتنفيذ مشاريعهم؛
- يوفر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للفقراء وذوي الدخل المنخفض، المستبعدين في الكثير من الأحيان من الأنظمة المالية التقليدية بمختلف أشكالها؛
- يعمل على تمكين الفقراء على زيادة دخلهم الأسري وتحقيق أمنهم الاقتصادي والحد من ضعفهم المالي وذلك من خلال تمكينهم من مباشرة مشروعات صغيرة مدرة للدخل؛
- الاعتماد على الموارد المحلية في إنشاء وتوفير فرص العمل؛
- تحقيق التنمية المتوازنة في المجتمع، وذلك بتنويع مجالات الاستثمار وشمولها لقطاعات إنتاجية عديدة؛
- توفير بدائل متعددة أمام أصحاب رؤوس الأموال لاختيار مجال استثمار مدخراتهم، إلى جانب اختيار نظام توزيع الأرباح الذي يتلاءم مع ظروفهم[2].

2. مبادئالتمويلالاسلاميالاصغر:

تتمثل مبادئ التمويل الإسلامي الأصغر في:[3]

أ. **الالتزام بالضوابط الشرعية في المعاملات المالية:** وتشمل

- استبعاد التعامل بالربا أخذا وعطاءً؛ وهذا المبدأ مستمد من القاعدة الإسلامية الخاصة بحرمة الربا وحرمة التعامل بها؛
- تحريم الاكتناز، والاكتناز هو حبس الثروة عن التداول وتجميد المال وتعطيله عن وظيفته الأساسية في دخول دورة الإنتاج
- استثمار المال في الطيبات وتجنب الخبائث ذلك أنه عند كسب المال أو إنفاقه مراعاة الحلال، وسواء كان الإنفاق استهلاكيا أو إنتاجيا فلابد أن يستثمر في الحلال والطيبات.

---

[1] د. عمار درويش ، د سميرة شهرزاد صالح ،التمويل الإسلامي الأصغر كمصدر لتمويل المشاريع المصغرة دراسة حالة بنك الخليج الجزائر(وكالة عين تموشنت) ،مجلة الدراسات التجارية و الاقتصادية المعاصرة– ص 268.

[2] د. عمار درويش ، د سميرة شهرزاد صالح ، المرجع نفسه ، ص 269

[3] نوال يحياوي ، مرجع سابق ، ص 25

- الالتزام بالأخلاق المالية في المعاملات: يجب أن يتحلى الناس في معاملاتهم بالأخلاق والقيم الإسلامية لأنها وجه من وجوه عبادة الله، وبسبب هذه الأخلاق التي تحلى بها التجار المسلمين في معاملاتهم دخل الكثير من الأمم إلى الإسلام.

ب. **الالتزام بقاعدة الخراج بالضمان والغرم بالغنم**: فقاعدة الخراج بالضمان مفادها أن من ابتاع أرضا فاستعملها، أو دابة فركبها، أو دارا فسكنها أو أجرها، فأخذ غلتها ثم وجد بها عيبا قديما دلسه البائع عليه أو لم يعرفه به؛ فله أن يردها إلى بائعها ويسترد ثمنها ولا شيء عليه فيما انتفع به؛ فوجب أن يكون الخراج له تحقيقا للعدل ورفعا للظلم، أما قاعدة الغرم بالغنم فمفادها أن التكاليف والخسارة التي تحصل من الشيء تكون على من يستفيد منه شرعا، فمن ينال نفع شيء يتحمل الضرر الحاصل منه.ويعد الالتزام بالقاعدتين الفقهيتين التاليتين في التمويل الإسلامي من الأمور التي لابد منها وذلك لجعل العدالة تطفو على سطح المعاملات المالية الإسلامية، وتتمثل هذه القاعدتين في:

ت. **مبدأ استمرار الملك لصاحبه**: يحوي هذا المبدأ أن الملك في التمويل الإسلامي يستمر لصاحبه حتى ولو تغير شكل ملكه، فالتمويل في العادة يكون مالا نقديا تشتري به الاستثمارات والعقارات اللازمة لبدأ المشروع، بمعنى أن المال في العمليات الاستثمارية هو ملك لصاحبه الأصلي، فصاحب المال يستحق الربح نتيجة لماله.

ث. **مبدأ ارتباط التمويل بالجانب المادي من الاقتصاد**: إن الفلسفة العامة للصيغ الإسلامية تبنى على المعاملات الاقتصادية المرتبطة بالقطاع الحقيقي، أو بتعبير آخر تنبني هذه الفلسفة على إرساء قواعد معاملات يتم فيها التزاوج بين كل من القطاع المالي والقطاع الحقيقي. وتأسيسا على هذا الفهم ينبغي أن يكون موضوع المعاملة الاقتصادية: إما سلعة، أو أصلاً من الأصول، أو تقديم خدمة، ويترتب على الالتزام بهذه الفلسفة نتيجة هامة مفادها أن العائد الذي يتحصل عليه الممول يرتبط ارتباطا وثيقا بنتائج أعمال المشروع وليس بمقدار التمويل ولا بذمة المستفيد من التمويل أما المعاملات التي لا تلتزم بهذا الغرض فقد تدخل في باب الأعمال المحظورة شرعاً، ويفهم من هذه فلسفة أن القطاع المالي لا يجب أن يكون منفصلا عن القطاع الحقيقي، بل يجب أن يكون خادما للقطاع الحقيقي.

المطلب الثالث: أهداف التمويل الإسلامي الأصغروأهميته

يمثل التمويل الأصغر خطوة مهمة أمام صناعة التمويل الإسلامي لخدمة الشرائح سكانية عريضة من المسلمين محدودي الدخل، ويشدد التمويل الإسلامي على أهمية تمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي والملموس، ولعل الرؤية الأخلاقية الأساسية تتمثل في تعبئة المدخرات لاستخدامها في نشاط اقتصادي حقيقي يجلب النفع العميم ويحقق الفائدة المرجوة للجميع[1].

1. أهداف التمويل الإسلامي الأصغر

1عامر عبد الرحمان ،نحو التمويل الأصغر وفق الشريعة الاسلامية ، موسوعة التمويل و الاقتصاد الاسلامي ،تاريخ النشر 2010/06/01.

وتكمن أهداف التمويل الإسلامي الأصغر في:[1]

أ. **توفير الخدمات المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية:**

توجد فئة من المجتمعات الإسلامية تضم أفرادا لا يرغبون في الحصول على الخدمات المالية التقليدية حتى وإن كانت الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية غير متوفرة أو كانت هذه الخدمات ذات تكاليف منخفضة، فهم يفضلون التعامل بالخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، هذه الفئة تم الإشارة إليها من خلال الدراسة التي أجريت بتكليف من مؤسسة التمويل الدولية عن وضعية التمويل الإسلامي في الدول الإسلامية حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن حوالي 20 % من الفقراء في الجزائر والأردن لا يسعون للحصول على خدمات التمويل الأصغر التقليدية لأسباب دينية، و 40 % في كل من اليمن وسوريا، من هنا يتضح أن بعض المسلمين الفقراء ممن تنعدم أمامهم الخيارات او يضيق بهم الحال للحصول على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية قد قبلوا الخدمات المالية التقليدية غير أن الكثير منهم يفضلون استخدام المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية فقط لأي سبب من الأسباب وهذا ما يبين الحاجة الماسة إلى توفير الخدمات المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية إلى الفقراء داخل المجتمعات الإسلامية.

ب. **استئصال الفقر المدقع:**

يستهدف التمويل الإسلامي الأصغر شريحة الأفراد الأشد فقرا إلى جانب شريحة الفقراء النشطين اقتصاديا، فالتمويل الإسلامي الأصغر لا يستثني شريحة الأشد فقرا من دائرة اهتماماته وتعاملاته، بل يعتبر أن هذه الشريحة هي المعيار الأساسي للحصول على الزكاة والصدقات لتغطية احتياجاتها الأساسية والملحة من مأكل ومشرب، ودور هذه المؤسسات اتجاه هذه الشريحة لا يتوقف عند تغطية الحاجات الأساسية لها، بل يتعداها إلى محاولة نقل هذه الشريحة إلى مستوى أفضل حتى يتسنى لها المباشرة في إنشاء مشروع خاص بها يمكنها من الحصول على دخل دائم لها، وبالتالي يسعى التمويل الإسلامي الأصغر إلى بناء القدرات المالية لهذه الفئة من أجل إخراجها من دائرة الفقر إلى دائرة التمكين.

ت. **تقليل التعرض لمشكلات فرط المديونية**

معظم مؤسسات التمويل الأصغر التقليدية تعمل على تقديم خدماتها المالية للفقراء بغية تشجيعهم على إنشاء أو تنمية مشاريع خاصة بهم مقابل تقاضي أسعار فائدة مرتفعة وهو ما يؤدي إلى مضاعفة الالتزامات المالية لهذه الشريحة خاصة في حالة المشاريع الفاشلة أو التي تمر بفترات سيئة، مما يعجل بفشلها فعوض أن يساهم هذا القرض في تحسين الظروف المالية والمعيشية للمقترض الفقير قد تسهم بشكل أو بآخر إلى تعميق مديونيته اتجاه هذه المؤسسات؛ وبما أنه غير مسموح للمؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل على تقديم التمويل الأصغر تقاضي أي شكل من أشكال الفائدة في كافة معاملاتها، والسماح لها بالاعتماد على صيغ المعاملات الإسلامية أساسا لتزويد الشرائح المستهدفة بخدماتها، ومن

1نوال بحياوي ، مرجع سابق ، ص 28،29 .

خلال هذه الصيغ لن يكون ممكنا لمؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر جعل العميل يتخبط في مشكلة فرط المديونية ولن تستطيع حتى تحقيق أية أرباح في حين يعاني عملائها الخسارة .

ث. توفيرمن فرص العمل

عادة ما تجنح مؤسسات التمويل الأصغر التقليدية إلى تقديم التمويل إلى الأفراد الذين يملكون أعمال تجارية ويطمحون إلى توسيعها بدل تمويل الأفراد الراغبين في إنشاء مشاريع اقتصادية، وذلك راجع إلى محاولة منها تقليل المخاطر التي يمكن أن تقع فيها جراء هذه المشاريع حيث أن المشاريع الاقتصادية تتميز بمخاطر أكبر مقارنة بالأعمال التجارية، غير أن مؤسسات التمويل الأصغر التي تعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية يمكنها أن تركز أيضا على الأفراد الذين لديهم رأس مال بشري ومهارات تمكنهم من إنشاء مشاريع اقتصادية إضافة إلى الأعمال تجارية مما يؤدي إلى خلق فرص عمل في الاتجاهين.

ج. تحقيق تنمية محلية من خلال إقامة مؤسسات مالية محلية

تعتبر إقامة مؤسسات مالية محلية تعمل على تقديم التمويل الأصغر وفق مبادئ الشريعة الإسلامية أحد المتجهات الأساسية لإحداث تنمية محلية خاصة في المناطق الريفية، هذه المؤسسات بإمكانها أن تعمل على دعم وتنويع الاستثمار المحلي في هذه المناطق، وتسهيل الوصول إلى مصادر تمويل المشروعات الصغرى بشروط مناسبة وميسرة إضافة إلى تحقيق العدالة في توزيع الفرص

ح. تضيق الفجوة والهوة بين الطبقات الفقير والطبقات الغنية

من ضمن الأهداف التي يعمل التمويل الإسلامي الأصغر على تحقيقها هي تضيق وتقريب الفجوة بين الطبقات الفقيرة والغنية، وذلك من خلال التزام المسلمين بتأدية الواجبات المفروضة والمستحبة عليهم كالزكاة، الصدقات... من أجل تغطية الحاجات الضرورية للفقراء، وكذا تيسير منح التمويل للفقراء النشطين اقتصاديا من طرف المؤسسات المالية الإسلامية وذلك من أجل المساهمة في تغطية تكاليف مشاريعهم الاستثمارية، فكل هذه الإجراءات والتدابير تعد من ضمن الأمور التي تعمل على تضييق هذه الفجوة بين الطبقتين وعد اتساعها.

2. أهمية التمويل الإسلامي الأصغر

التمويل الإسلامي الأصغر يشير إلى تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء أو تقديم خدمات مالية أخرى مثل التأمين، الادخار، تحويل الأموال... بصيغ تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، ووفق ضوابط ومعايير شرعية

وفنية تساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فللتمويل الإسلامي الأصغر أهمية كبيرة في تحقيق التنمية في المجتمعات المحلية حيث يعد أداة للتخفيف من حدة الفقر وتقديم التمويل للأشخاص والأسر الفقيرة يساعد على تحقيق دخل يكفل لها العيش الكريم، كما يعتبر التمويل الإسلامي الأصغر أداة مهمة في تحقيق المشاريع الخاصة التي تساهم في التنمية المحلية، وهو يساهم في زيادة الطلب على السلع والخدمات الأخرى، فمن خلال تمويل الأفراد والأسر لإنجاز مشاريع صغيرة يصبح لديهم دخل معتبر يجعلهم يزيدون من الطلب على باقي الخدمات والسلع بالإضافة إلى مساهمته في تكوين قاعدة واسعة من فرص العمل من خلال تنويع المشاريع المطروحة وبالتالي تخفيض معدلات البطالة[1].

كما يعتبر التمويل الإسلامي عنصرا هاما لتعزيز الشمول المالي، حيث جاء في تقرير مشترك بين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي أن التمويل الإسلامي عامل محفز لتحسين الوصول إلى النظام الرسمي ويمكن استخدامه لمعالجة الشمول المالي. فالتمويل الإسلامي الأصغر يساهم في تشجيع استخدام عقود المشاركة وتقاسم المخاطر التي تعد بديلا عمليا وذات فعالية للتمويل القائم على الديون التقليدية ويمكن لهذه الادوات التمويلية أن تقدم التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة والتأمين التكافلي لتعزيز فرص الحصول على التمويل، كما يحتوي التمويل الإسلامي الاجتماعي على أدوات متميزة لإعادة توزيع الثروات في المجتمع مثل الزكاة والصدقات والوقف والقرض الحسن، ومن شأن هذه الادوات أن تحدث تكاملا مع عقود تقاسم المخاطر لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع وبالتالي تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء[2].

[1] سعيداني سميرة، التمويل الإسلامي الأصغر كمدخل لدعم التنمية المحلية، مجلة الباحث الاقتصادي، مج 4، ع 1، 2017، ص 102.

[2] يقور أحمد وآخرون، التمويل الإسلامي الأصغر كآلية لتمويل المؤسسات المصغرة في ظل تعزيز الشمول المالي دراسة حالة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني للفترة (2013-2017)، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، مج 3، ع 2، 201، ص 38.

المبحث الثاني: صيغ التمويل الاسلامي الأصغر

يوفر التمويل الإسلامي الأصغر مجموعة متنوعة من الصيغ التي تقوم على مجموعة من المبادئ التي تهدف أساسا إلى تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية والمحافظة على المال وحمايته من المخاطر، ونستعرض في هذا المبحث مختلف صيغ التمويل الإسلامي الأصغر.

المطلب الأول: صيغ التمويل القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة

تتمثل صيغ التمويل الإسلامي القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة في:

1. المضاربة

المضاربة هي أن "يعطي الرجل الرجل المال على أن يتجر به على جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال، أي جزء كان بما يتفقان عليه ثلثا أو ربعا أو نصفا"[1]، وتعرف أيضا بأنها عبارة عن اتفاق بين طرفين يقدم أحدهما ماله للآخر بموجب هذا الاتفاق ليعمل فيه على أن يكون الربح فيما بينهما حسب الاتفاق[2]، وبذلك فالمضاربة عقد بين طرفين أو أكثر يقدم أحدهما المال والأخر يشارك بجهده على أن يتم الاتفاق على نصيب كل طرف من الأطراف في الربح بنسبة معلومة.

وتساهم المضاربة في تحريك الأموال وتداولها من خلال الجمع بين رأس المال والعمل في شكل شركة يوزع ربحها بين رب المال والمضارب حسب الاتفاق، فهي الوسيلة التي تجمع بين المال والعمل بقصد استثمار الأموال التي لا يستطيع أصحابها استثمارها، كما أنها الوسيلة التي تقوم على الاستفادة من خبرات الذين لا يملكون المال[3].

وتنقسم المضاربة إلى:[4]

- **المضاربة المطلقة:** وتقوم على عدم التقييد، حيث يدفع المالك المال إلى المضارب دون تعيين العمل والمكان والزمان ومن يتعامل معه، وما يتجر فيه، ولا يقيده بأي قيد من القيود.
- **المضاربة المقيدة:** وهي التي يشتمل عقدها على بعض الشروط التي تقيد من حرية المضارب في التجارة، حيث يقيد رب المال المضارب في عمله بالزمان والمكان، كأن يطالبه بالعمل مدة أربع سنين من وقت تسلمه

[1] أبو الوليد محمد بن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1418هـ-1997م، مج 2، ج4، ص 25.
[2] ميلود بن مسعودة، مرجع سبق ذكره، ص 38.
[3] ارشيد . محمود عبد الكريم،الشامل في عمليات المصارف الإسلامية ، دار النفانس، عمان 2007،ص 41.40.
[4] محمد بن إبراهيم الموسى ،شركات الأشخاص بين الشريعة والقانون، ط2، دار العاصمة الرياض ، 1998 م ، ص 205.

المال أو المضاربة في الجزائر دون غيرها، أو يعين له رب المال نوعاً معيناً من التجارة مثل المضاربة في القطن أو الحبوب، أو بمعاملة أناس مخصصين، وفي هذه الحالة يتقيد المضارب بما قيده به رب المال لأنه وكيل، والوكيل يتقيد بما قيده به موكله فإن خالف كان متعديا وانقلبت يده حينئذ يد ضمان ، وكان تصرفه لنفسه وربحه له لا لرب المال.

تتجلى أهمية المضاربة في تمويل أصحاب المشاريع محدودي الدخل من خلال إتاحة المال الذي تحتاجه هذه المشاريع التي عادة ما يكون أصحابها غير قادرين على توفير التمويل اللازم لإنشائها أو لاستمرار نشاطها، فضلا عن أن هذه الصيغة تساهم في تقاسم المخاطر بين الطرفين والتقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها صاحب المشروع.

2. المشاركة

تتمثل المشاركة في التعاقد بين اثنين أو أكثر على العمل للكسب بواسطة الأموال أو الأعمال ليكون الغنم بالغرم بينهم حسب ما الاتفاق[1]، فالمشاركة هي شكل من أشكال تنظيم المشروعات حيث يسهم شخصان أو أكثر في تمويل العمل وإدارته بنسب متساوية أو مختلفة ويتم اقتسام الأرباح بنسب عادلة متفق عليها بين الشركاء أم الخسائر فيتم تحملها بنسب رأس المال[2].

فالتمويل بالمشاركة هو عبارة عن اتفاق يتضمن مشاركة شخصين أو أكثر بأموالهما أو أعمالهما للعمل بقصد الاسترباح، وهي أنواع:

- **المشاركة الثابتة:** هي نوع من المشاركة تقوم على مساهمة المصرف الإسلامي بجزء من رأس مال معين مما يترتب عليه أن يكون شريكا في ملكية هذا المشروع ومن ثمة في إدارته وتسييره والإشراف عليه وشريكا فيكل ما يرزق الله به بالنسبة التي يتم الاتفاق عليها والقواعد الحاكمة للمشاركة[3].
- **المشاركة المؤقتة:** وهي اشتراك المصرف الإسلامي في مشروع معين مع تحديد أجل وطريقة إنهاء مشاركة المصرف في المشروع في المستقبل وهي على صورتين اثنتين إما أن تكون **مشاركة في تمويل صفقة معينة** وفي هذا النوع من

[1] سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية، جمعية القرارة، غرداية، ط 1، 1423هـ-2002م، ص 100.

[2] زقاري آمال، التمويل بعقد المشاركة في المصارف الإسلامية، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، ع 4، 2018، ص 32.

[3] شتاتحة هشام صلاح الدينوطهرات عمار، الصيرفة الإسلامية في الدول غير الإسلامية بين حداثة التجربة وصعوبة تنفيذها -دراسة تجربة المملكة المتحدة-، المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 ديسمبر 2019، ص2531.

المشاركة يدخل المصرف الإسلامي شريكا في تمويل عمليات تجارية أو استثمارية معينة ومستقلة عن بعضها البعض حتى بالنسبة للمشروع الواحد، وعادة ما تكون هذه المشاركة في الأجل القصير وتنتهي بانتهاء الصفقة، ويتم توزيع الأرباح بين المصرف والعميل بحسب مشاركة كل طرف في رأس مال الصفقة، بعد تخصيص جزء من الأرباح للعميل نظير إدارته للعملية[1]، وإما أن تكون **مشاركة منتهية بالتمليك أو متناقصة** وتكون باشتراك المصرف الإسلامي مع طرف آخر(أو عدة أطراف) في إنشاء مشروع معين، بحيث يساهمان بنسب معينة في رأس مال المشروع، على أن يقوم هذا الطرف بشراء حصة البنك تدريجيا من خلال العائد الذي يؤول إليه أو من أي موارد أخرى، وذلك خلال فترة مناسبة يتفق عليها الطرفان، وعند انتهاء عملية السداد يخرج المصرف من المشروع ويتملك الطرف الآخر موضوع المشاركة[2].

تلائم صيغة المشاركة مختلف أشكال المشاريع، فهي تقوم على أساس التشارك في إنجاز المشروع من خلال توفير التمويل اللازم له والذي يحتاج له الأفراد أصحاب المشاريع من ذوي الدخل المحدود، فتتشارك بذلك الأطراف في الناتج المتوقع من المشروع سواء كان ربحا أو خسارة وفق قواعد وأسس توزيع يتم الاتفاق عليها مسبقا بينهم.

3. المزارعة

تعرف المزارعة بأنها إعطاء الأرض لمن يزرعها، على أن يكون له نصيب مما يخرج منها، كالنصف أو الثلث أو أكثر من ذلك أو أدنى حسب ما يتفقان عليه[3]. فالمزارعة هي عقد استثمار أرض زراعية بين صاحب الأرض وشخص آخر يقوم باستثمارها على أن يكون مشتركا بالحصص التي يتفقان عليها[4]، فهي من الصيغ التمويلية التي يمكن من خلالها تنمية القطاع الزراعي حيث يتم عقد شراكة يتم من خلاله دفع الأرض لمن يقوم بزراعتها والاعتناء بها لقاء حصة شائعة ومعلومة من الزرع الخارج من الأرض المزروعة.

فالمزارعة اتفاق بين مالك الأرض والمزارع على أن يقدم الأول الأرض والبذر في حين يقوم الثاني بعملية الزراعة، على أن يتم اقتسام المحصول بينهما حسب الاتفاق بينهما، والمزارعة في المصارف الإسلامية تكون من خلال تقديم البنك الإسلامي للأرض والبذور ويقدم العميل ذو الدخل المنخفض عمله المتمثل في زراعة الأرض على أن يكون الناتج بينهما

[1] حريزي عبد الغني، قسول أمين، الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، مج 03، ع 05، 2017، ص65.

[2] المرجع نفسه، ص 65.

[3] السيد سابق ،فقه السنة ،ج3، ص 162 .

[4] محمد الأمين اباده، صيغ التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية بدائل لطرق التمويل في البنوك التقليدية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، مج 9، ع 1، 2022، ص 293.

حسب الاتفاق، ويمكن أن يساهم المصرف الإسلامي من خلال توفير الآلات والمعدات الزراعية والإمداد بالبذور والمخصبات وتكون الأرض والعمل من العميل ذو الدخل المحدود، ويحدد نصيب كل طرف قبل التعاقد وتحديد نسبة كل طرف من ناتج المزارعة وبعد الحصاد وانتهاء عملية التسويق تخصم التكاليف التي تكبدها كل الشريكين ثم يوزع الباقي بينهما، وبذلك فإن هذه الصيغة التمويلية تساهم في إحياء الأراضي الزراعية وزيادة الدخل القومي والحد من الهجرة إلى الريف من المدن، بالإضافة إلى القضاء على الفقر خاصة في المناطق الريفية التي تهتم بالقطاع الفلاحي وتخفيض معدل البطالة باستغلال الأيدي العاطلة عن العمل[1].

4. المساقاة

المساقاة هي عقد يتم بين مالك الشجر والساقي يتعهد بمقتضاه العامل بسقي الأشجار ورعايتها حتى ينضج ثمرها مقابل جزء معلوم من الثمر[2]، فهي معاقدة على دفع الأشجار إلى من يعمل فيها على أن يكون الثمر بينهما، فهي معاملة على الشجر ببعض الخارج منه.

وصيغة المساقاة تعتبر من الصيغ المهمة لتمويل القطاع الزراعي حيث تسد حاجة أصحاب الشجر للأفراد الذين لديهم علم وخبرة في الاعتناء بالأشجار، ويمكن من خلال هذه الصيغة أن يقوم المصرف الإسلامي بتمويل أصحاب الدخل المحدود من خلال قيامه بتوفير آلات الري وملحقاتها ويقوم بتركيبها في المزرعة ومن ثم إمكانية استغلالها وتشغيلها من طرف صاحب المزرعة، ويحصل المصرف في النهاية على نصيب يتمثل في نسبة من ناتج الثمار، فاعتماد هذه الصيغة من قبل المصرف الإسلامي في تمويل الأفراد ذوي الدخل المحدود يساهم في تخفيض معدلات البطالة وتحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي من خلال توفير العديد من المحاصيل الزراعية ومن ثم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي بل وحتى التوجه إلى التصدير[3].

[1] يوسفات علي وعبد الرحمان عبد القادر، فعالية التمويل الإسلامي الأصغر في القضاء على الفقر دراسة حالة السودان واليمن، مجلة الحقيقة، مج 11، ع 2، 2012، ص 136.

[2] أميرة عبد اللطيف، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 1، 2008م، ص 267.

[3] يوسفات علي وعبد الرحمان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 136.

5. المغارسة

تعرف المغارسة بأنها دفع الأرض الصالحة للزراعة لشخص ليغرس فيها الأشجار على أن يتم اقتسام الشجر والأرض بين الطرفين حسب الاتفاق[1]، فهذه الصيغة تساهم في دعم القطاع الزراعي من خلال دفع الأرض الصالحة للزراعة لشخص لكي يغرس فيها شجرا على أن يتم اقتسام الشجر والأرض بين الطرفين حسب الاتفاق.

المطلب الثاني: صيغ التمويل القائمة على المديونية

تتمثل صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المديونية في:

1. المرابحة

تعرف المرابحة على أنها البيع برأس مال و ربح معلوم وهي البيع بنفس الثمن الأول مع زيادة في الربح مع ذكر الثمن الذي اشتريت به السلعة[2]، ففي المرابحة يزيد سعر البيع عن سعر الشراء الأصلي لأن الهدف منها هو تحقيق هامش ربح. وتعتبر المرابحة بأنها أحد بيوع الأمانة القائمة على أمانة البائع في تحديد الثمن الذي قامت عليه السلعة، حيث يعرف صاحب السلعة المشتري بكم اشتراها، وكم يأخذ منه ربحا[3].

وتأخذ المرابحة شكلين اثنين:

- **المرابحة البسيطة**:وهي التي تتكون من طرفين هما البائع والمشتري، ويمتهن فيها البائع التجارة فيشتري السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مرابحة بثمن وربح متفق عليه، وغالبا ما تكون حالة[4].
- **المرابحة للآمر بالشراء**:وهي التي تتكون من ثلاثة أطراف هم البائع المشتري والوسيط (البنك، مؤسسة مالية، صندوق..)، وهو اتفاق يبيع بموجبه الوسيط للعميل بسعر التكلفة مع هامش ربح، أصلا تم شراؤه وحيازته من

[1] محمد محمد الأمين اباه، مرجع سبق ذكره، ص 294.

2أيمن مصطفى مصطفى الجمل ، تأثير العولمة على أداء المصارف الاسلامية ، المكتب الجامعي الحديث ، ط01،الاسكندرية ،2015،ص108.

3الياس عبد الله سليمان أبو الهيجا ، تطوير أليات التمويل بالمشاركة في المصارف الاسلامية ،دراسة حالة الأردن ،رسالة دكتوراه ،جامعة اليرموك،الأردن ،2007،ص31.

4المرجع نفسه ،ص32.

قبل الوسيط بناء على وعد بالشراء من العميل، وهنا لا يشتري الوسيط السلعة إلا بعد تحديد المشتري لرغبته بشراء السلعة المطابقة للمواصفات التي طلبها[1].

يتم تمويل أصحاب المشاريع من ذوي الدخل المحدود بصيغة المرابحة للآمر بالشراء من خلال توفير التمويل الجزئي لها، وتمكينها من الحصول على السلع المنتجة والمواد الخام والآلات والمعدات من داخل الوطن وخارجه، وذلك بتحديد مواصفات السلع التي يحتاجها صاحب المشروع وتعيينها للمصرف الإسلامي الذي يقوم بشرائها بعد الحصول على وعد بالشراء، ليقوم بعدها ببيعها مرابحة له واستيفاء ثمنها على أقساط حسب الاتفاق بينهما، وبذلك يتم تمويل رأس المال العامل لهذه المؤسسات، كما يحقق عدة مزايا على غرار توفير مختلف السلع التي يحتاجها المشروع سواء من داخل الوطن أو من خارجه وتملكها مع سداد ثمنها بالتقسيط، وبالتالي التغلب على مشكلة عد توفر السيولة النقدية التي تواجه هذه الفئة من الأفراد[2].

2. الاستصناع

الاستصناعبيع لعين في الذمة مع شرط العمل و بذلك يتميز عن السلم[3]، وعرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الاستصناع بأنه: "عقد بيع بين المشتري والصانع (البائع)، بحث يقوم الثاني –بناء على طلب من الأول– بصناعة سلعة موصوفة (المصنوع) أو الحصول عليها من أجل التسليم على أن تكون مادة الصنع و / أو تكلفة العمل من الصانع وذلك في مقابل الثمن الذي يتفقان عليه وعلى كيفية سداده، حالا عند التعاقد أو مقسطا أو مؤجلا"[4].

3. السلم

يعرف السلم بأنه بيع آجل بعاجل، فالسلم هو بيع شيء موصوف في الذمة يتم تسلمه في أجل لاحق، ويكون ثمنه معجلا[5]، ويعرف أيضا بأنه بيع موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلا في مجلس العقد، أي أن البضاعة المشتراة دين في الذمة ليست موجودة أمام المشتري ومع ذلك فإنه يدفع الثمن عاجلا للبائع[1].

1شيهاب أحمد سعيد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2012، ص 29

[2]يوسفات علي وعبد الرحمان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 139.

[3]بيت التمويل الكويتي،دليل المصطلحات الفقهية الاقتصادية،1412هـ-1992م،القاهرة،مطابع دار الصفوة،ص171.

[4]نوال بحياوي،مرجع سابق ،ص47.

[5]المرجع نفسه، ص 295.

والحكمة من صيغة السلم التيسير على الناس ومراعاة أحوالهم وحوائجهم، فهو يلبي حاجة قطاعات كبيرة من أصحاب الأعمال في مختلف المجالات الاقتصادية التي تحتاج إلى رأس مال عامل نقدا أو عينا حتى تنتج، فهو بذلك يتيح التمويل النقدي للاستثمارات ويغطي طلب كل شخص يحتاج إلى سيولة ما دام قادرا على الوفاء بما يقابلها عند حلول الأجل[2].

وتنقسم صيغة التمويل بالسلم إلى:[3]

- **السلم العادي:** وفيه يقوم المشتري بتمويل عاجل وحصوله على السلعة في وقت آجل؛
- **السلم الموازي:** وهنا يقوم الوسيط أو المصرف الإسلامي بشراء سلعة يتحصل عليها مستقبلا ويبيع سلعة مستحقة في نفس الأجل ومماثلة لتلك التي اشتراها بموجب العقد الأول، وعند حلول الأجل يقوم بتسليم نفس السلعة المشتراة بموجب العقد الأول إلى المشتري بشرط أن يكون الالتزام في عقدين منفصلين تمام الانفصال.

يمكن للمصارف الإسلامية أن تقوم بتطبيق هذه الصيغة التمويلية في تمويلها للفقراء الذين يمارسون خاصة النشاط الزراعي والذين يكونوا في حاجة إلى الأموال قبل نضوج منتوجاتهم، من خلال توفير التمويل لشراء المواد الأولية التي تحتاجها هذه المؤسسات، وذلك بقيام المصرف الإسلامي بشراء جزء من المنتوج النهائي سلما بتعجيل الثمن وتأخر تسلم المنتوج، ويحقق هذا الأسلوب التمويلي عائد للمصرف الإسلامي من خلال الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع للسلعة المسلم فيها[4].

---

[1] عبد الكريم احمد قندوز،عقود التمويل الاسلامي (دراسة حالة)،صندوق النقد العربي ، 2019 ،ص64.

[2] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية وفق الضوابط والشروط الشرعية والمصرفية تجربة البنوك السودانية، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2015، ص 10.

[3] بقاش وليد ، عمر بن دادة،حاجة المؤسسة الاقتصادية الى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية و الاسلامية ،مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، ، مج04، ع2019،01،ص63.

[4] يوسفات علي وعبد الرحمان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 141.

4. الإجارة

الإجارة هي تمليك منافع مباحة مدة معلومة بعوض[1]، وتعرف الإجارة بأنه تمليك المنافع بعوض سواء كان ذلك العوض عينا أو دينا أو منفعة[2]، وتعرفها هيئة المحاسبة والمراجعة بأنه عقد يراد به تمليك منفعة مشروعة معلومة لمدة معلومة بعوض مشروع معلوم[3]. فالإجارة عبارة عن عقد بين طرفين يؤجر فيه أحدهما (المؤجر) للآخر (المستأجر) منفعة معينة مقابل أجرة معينة يدفعها المستأجر على أقساط معلومة خلال مدة زمنية محددة.

وتعتبر الإجارة من بين أهم الصيغ التمويلية التي يتمكن بها أصحاب الدخل المحدود في المجتمع من الحصول على منافعها، وهي بذلك تساهم في دعم سياسة التشغيل من خلال تمويل الشباب البطال صاحب المشروعات المصغرة.

وتنقسم صيغة التمويل بالإجارة إلى:[4]

- **الإجارة العادية**:وهي أن تقوم المؤسسات المالية بشراء الأصول بغية تأجيرها، وثم تقوم بالاتفاق مع العملاء الذين هم في حاجة إليها لاستئجارها مدة معينة، وبأجرة محددة على أقساط مبينة، من غير أن تنتقل ملكيتها إلى العميل.
- **الإجارةالمنتهية بالتمليك**:وهي أن تقوم المؤسسات المالية الإسلامية بتأجير الأصول للعملاء الذين يحتاجون إليها، بأجرة محددة، خلال مدة معينة، على أن تنتهي هذه المدة بتمليك الأصل للعميل المستأجر وذلك بعد دفع جميع الأقساط التي تم الاتفاق عليها

يمكن للمصارف الإسلامية من خلال هذه الصيغة التمويلية أن تقوم بتمويل الأفراد محدودي الدخل من خلال إيجار الآلات أو المعدات التي يحتاجونها سواء من خلال صيغة الإجارة التشغيلية أو الإجارة المنتهية بالتمليك، وتساهم

[1] سالمي ياسين،الاجارة التمويلية و الاجارة المنتهية بالتمليك –دراسة مقارنة بين العقود التقليدية و الاسلامية–،مجلة مجاميع المعرفة،مج10، ع01،أفريل 2025،ص259.

[2] نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم، دمشق، 2008، ص 20.

[3] سالمي ياسين ،المرجع نفسه ،ص260.

4صوان محمد حسن أساسيات العمل المصرفي – دراسة مصرفية تحليلية مع الملحق بالفتاوى الشرعية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص 167

هذه الصيغة في القضاء على الفقر من خلال إتاحة الاحتياجات المطلوبة من طرف هاته الشريحة من الأفراد أصحاب المشاريع والذين لا يستطيعون شراء تلك المعدات فيقومون بإيجارها من المصرف مقابل أقساط شهرية[1].

المطلب الثالث: صيغ التمويل القائمة على البر و الاحسان

1. القرض الحسن

يتمثل القرض الحسن في تقديم مبلغ محدد من المال لفرد من الأفراد، حيث يتضمن الآخذ للقرض سداد القرض الحسن دون تحمل أية أعباء أو مطالبته بفوائد أو عوائد استثمار هذا المبلغ، أو مكالبته بأي زيادة من أي نوع بل يكتفي المقرض بأن يسترد أصل المبلغ فقط[2].

ويعتبر القرض الحسن من أهم الأدوات التي يمكن أن تعتمد عليها المصارف الإسلامية في تنفيذ رسالتها الاجتماعية، وإعلاء قيم التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الإسلامي، وبالتالي فأهمية القرض الحسن تتجلى في:[3]

- تفريج كروب المسلمين والتنفيس عن أزماتهم الاجتماعية؛
- تمويل بعض أنشطة العملاء بقروض حسنة لإقالتهم من عثرتهم أو لتيسير وتخفيف عسرهم وترويج نشاطهم الاقتصادي حتى يستعيدوا قدراتهم المالية؛
- المساهمة في إقامة المشاريع والاستثمارات الخيرية أو تمويل المتوقف منها خاصة المشاريع الإنتاجية لتدعيم الشباب العاطل عن العمل.

2. الوقف

الوقف هو تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة[4]، أي أن الواقف يتنازل عن ملكيته لشيء معين رغبة في الحصول على ثواب الصدقة الجارية وتكون منفعة الوقف لجهات البر المختلفة.ويعرف الوقف بأنه تحويل الأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية تنتج المنافع والخيرات والإيرادات التي تستهلك في المستقبل سواء أكان هذا الاستهلاك بصورة جماعية أو بصورة فردية[5]، كما يمكن تعريف الوقف بأنه تحويل لجزء من الدخول والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الجهات والفئات المتعددة المستفيدة منها، وهو ما من شأنه يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لتكوين ونمو القطاع التكافلي الخيري[6].

1يوسفات علي وعبد الرحمان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 140.

2 ميلود بن مسعودة، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008، ص 56

3المرجع نفسه، ص 57.

[4] ابن قدامة الحنبلي موفق الدين، المغني، دار عالم الكتب، الرياض، 1999، ج 8، ص 184.

[5]أحمد محمد عبد العظيم الجمل، دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة، دار السلام، القاهرة، ط 1، 1428هـ-2007م، ص 129.

[6]صالح صالحي، الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع 07، 2005، ص 161.

وقدلعبت الأوقاف دورا محوريا في مختلف المجالات على مر الحضارة الإسلامية، حيث تطورت صور الوقف من شكلها البسيط إلى أشكال أكثر تطورا بحيث تلبي حاجات الأفراد في شتى مجالات الحياة الدينية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية. فالوقف يتضمن حبس الأصل وتسبيل المنفعة أي حبس الأموال عن الاستهلاك الآني وتحويلها إلى استثمار منتج يهدف إلى زيادة الناتج من السلع والخدمات والمنافع على اختلاف أنواعها في المجتمع، فهو عملية تنموية تتضمن بناء الثروة الإنتاجية من خلال عملية استثمار حاضرة لمصلحة الغير أو مصلحة المجتمع، وبذلك فهو يساهم في بناء الثروة الإنتاجية من خلال عملية استثمار حاضرة تنظر بعين الإحسان للأجيال القادمة[1].

3. الزكاة

تعد الزكاة وسيلة اقتصادية جد هامة وضرورية في إطار الاقتصاد الإسلامي، وكذا إحدى أدواته المالية التي تساهم في البناء الاقتصادي والاجتماعي للعالم الإسلامي، من خلال الأداء التي أصبحت تؤديه في تحقيق التنمية الاقتصادية والرخاء الاجتماعي، وتمويلها لمجموعة واسعة من المشروعات الإنتاجية التي تتناسب وإمكانية الفقراء والمحتاجين وحرفتهم[2].

[1] منذر قحف، التكوين الاقتصادي للوقف في بلدان الهلال الخصيب، ندوة الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف، بيروت، 2003، ص 414-415

[2] عثامنية رؤوف ،أهمية التمويل غير الربحي من خلال الزكاة لتحقيق التنمية المستدامة،مجلة أبحاث و دراسات التنمية ،مج10، ع01، ص37.

خلاصة الفصل الأول:

لقد تبين من خلال هذا الفصل أن التمويل الإسلامي الأصغر يمثل أداة مالية واقتصادية بالغة الأهمية، قادرة على تحقيق الأهداف السامية التي يصبو إليها النظام المالي الإسلامي بشكل عام، فقد تناولنا في المبحث الأول مدخلاً عاماً للتمويل الإسلامي الأصغر، مبرزين نشأته التاريخية كاستجابة لمتطلبات الفقراء النشطين، كما تم تعريف التمويل الإسلامي الأصغر بكونه توفير الخدمات المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية للفقراء ومحدودي الدخل، كما أوضحنا أهمية الالتزام بالضوابط الشرعية كتحريم الربا والاكتناز، وبالأخلاق المالية في المعاملات، بالإضافة إلى مبدأي الغنم بالغرم والخراج بالضمان، وارتباط التمويل بالجانب المادي من الاقتصاد.

ويشمل التمويل الإسلامي الأصغر مجموعة متنوعة من الصيغ؛ فهو يشمل الصيغ القائمة على المشاركة في الربح والخسارة كالمضاربة والمشاركة والمزارعة والمساقاة والمغارسة، والصيغ القائمة على المديونية كالمرابحة والاستصناع والسلم والإجارة، بالإضافة إلى الصيغ القائمة على البر والإحسان مثل القرض الحسن والوقف والزكاة.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيـــــد:

برز التمويل الإسلامي الأصغر كأحد الأدوات البديلة والفعّالة لمعالجة احتياجات فئة واسعة من الأفراد ذوي الدخل المحدود، فالتمويل الإسلامي الأصغر له دور اقتصادي واجتماعي مزدوج؛ حيث يسهم في محاربة الفقر والبطالة من جهة، ويدعم النشاطات الإنتاجية من جهة أخرى، خاصة في المجتمعات ذات الطابع الديني المحافظ.

ويتناول هذا الفصل ثلاث تجارب تطبيقية في مجال التمويل الإسلامي الأصغر، الأولى تخص **السودان** التي اعتمدت التمويل الأصغر كاستراتيجية وطنية لمكافحة الهشاشة الاقتصادية وتحفيز النشاط الإنتاجي، والثانية تتناول **اليمن** باعتبارها من أوائل الدول العربية التي طوّرت مؤسسات وبرامج للتمويل الإسلامي الأصغر، والثالثة تعالج **تجربة الجزائر** التي لا تزال تواجه عدة تحديات في تطوير هذا النمط من التمويل.

المبحث الأول:تجربة السودان في التمويل الاسلامي الأصغر

المبحث الثاني: تجربة التمويل الإسلامي الأصغر في اليمن

المبحث الثالث: التمويل الاسلامي الأصغر في الجزائر.

المبحث الأول: تجربة السودان في التمويل الاسلامي الأصغر

يعتبر التمويل الأصغر آلية هامة لتخفيف حدة الفقر وتوفير فرص العمل وقد احتل مكانه في اقتصاديات دول العائم منذ التسعينيات من القرن الماضي، وتعد تجربة السودان من بين أهم التجارب الرائدة في مجال التمويل الإسلامي الأصغر، ونحاول من خلال هذا المبحث التعرف على هذه التجربة.

المطلب الأول: ماهية التمويل الاسلامي الأصغر في السودان

عرف البنك المركزي السوداني التمويل الإسلامي الأصغر كما جاء في لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر لسنة 2011 بأنه كل تسهيل مالي أو عيني ممنوح للفقير النشط اقتصاديا أو لمجموعة من الفقراء النشطين اقتصاديا وفقا لما يقرره البنك حسب أحكام الشريعة الإسلامية، كما يشير البنك المركزي السوداني إلى خدمات التمويل الأصغر تشمل حزمة الخدمات المالية وغير المالية كالمنح التمويل، الادخار ، التخزين ،التسويق... ، وتجدر الإشارة إلى أن عميل التمويل الإسلامي الأصغر والذي يعبر عنه بالفقير النشط اقتصاديا في العادة يكون من أصحاب الدخل المحدود غير القادرين على الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، وهذه الفئة غالبا ما تكون من أصحاب المشاريع الصغيرة والذين يعملون لحسابهم الخاص[1].

وقد أدرجت دولة السودان هذه الأداة التمويلية المهمة كسياسة واستراتيجية للحد من مشكلات الفقر والبطالة المنتشرة خصوصا في المناطق الريفية، إذ تشير الإحصائيات أن نسبة الفقراء في سنوات التسعينات تراوحت بين 80 إلى 90 %، وقد تم انتهاج هذه السياسة من أجل توفير احتياجات المواطنين بأسعار تنافسية، الشيء الذي يؤثر مباشرة على مؤشرات الاقتصاد الكلي، من خلال المساهمة في القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام وتخفيض نسبة الواردات[2].

من الصعب جدا تحديد بداية دقيقة للتمويل الأصغر بالسودان، فقد ظهرت عدة ممارسات تتقاطع مع التمويل الأصغر في مناطق مختلفة وفي فترات متباعدة وسميت هذه الممارسات التي تقوم على مبدأ التكافل والتضامن والثقة بين أفراد المجتمع بمسميات مختلفة كالشيل، الختة، كشف السراء والضراء، النفير، الجرورة والمساقات، أما البداية الحقيقية لهذا المصطلح نظريا وتطبيقيا فقد كانت عام 1959 من خلال تجربة البنك الزراعي السوداني في تمويل صغار المنتجين وخصوصا فئة المزارعين، تلتها تجارب لا تقل أهمية مثل تجربة بنك الادخار السوداني وبنك الشعب سنوات السبعينات، تجربة بنك فيصل الإسلامي التي تقدم التمويل الأصغر وفق صيغ الشريعة الإسلامية خلال الثمانينات، هذه التجارب

[1] ملالة ايمان ، مرجع سبق ذكره، ص 129.

2سلومة موسى يحي بشارة، التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2014، ص 30

رغم أنها محدودة لكنها كانت البداية الحقيقية للتعريف بالتمويل الأصغر وأهميته الاجتماعية والاقتصادية، أين فتح المجال واسعا لدراسة هذه الآلية وفعاليتها في مناطق مختلفة من العالم، الأمر الذي جعل بنك السودان يفرض على البنوك الممثلة للنظام المصرفي السوداني بتوظيف نسبة من مواردها لتمويل المشاريع الصغيرة، وتصاعدت هذه النسبة تدريجيا من 5% سنة 1994 إلى 7% عام 2000، ثم 10% سنة 2004 ، لتستقر في النهاية عند 12 %[1].

وفي دراسة لرؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر بالسودان تم إعدادها من طرف مكتب الدراسات يونيكونز للاستشارات المحدودة، ارتكزت سبل تطوير صناعة التمويل الأصغر بالسودان على ثلاث محاول أساسية:[2]

- توفير سياسات وتشريعات مساندة؛
- تعزيز دور وإسناد مؤسسات التمويل الأصغر؛
- إنشاء بنية تحتية مساندة.

هذه الاستراتيجية أدت إلى تكوين نظام متكامل من المؤسسات والتشريعات المنظمة لعمل التمويل الأصغر بالسودان؛ حيث عرفت سنة 2007 إنشاء وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي مهمتها تنمية وتطوير هذا القطاع والحرص على تطبيق استراتيجيات البنك المركزي في هذا المجال، كما تم سنة 2011 إنشاء المجلس الأعلى للتمويل الأصغر تتمثل مهمته في تحويل استراتيجية التمويل الأصغر إلى استراتيجية وطنية شاملة من خلال العمل على إدماج كل الفاعلين، كما ساعدت هذه الاستراتيجيات على إيصال خدمات التمويل الأصغر تقريبا لكل المناطق خصوصا الريفية منها من خلال مؤسسات التمويل الأصغر التي وصل عددها نهاية 2016 إلى 34 مؤسسة تقدم خدمات التمويل الأصغر خصوصا في المناطق الريفية وعدد عملاء التمويل الأصغر حسب نفس الفترة 1.5 مليون عميل بمبلغ إجمالي 2.9 مليار جنيه، أما في نهاية سنة 2023 بلغ عدد مؤسسات و شركات التمويل الاصغر 51 مؤسسة كما كان بنهاية 2022م، انخفض عدد عملاء التمويل الأصغر النشطين بالمصارف والمؤسسات من 632.7 ألف عميل بنهاية العام 2022 إلى 619.0 ألف عميل بنهاية العام 2023 بمعدل 2.2%[3].

المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي للتمويل الاسلامي الأصغر في السودان

يبين الجدول التالي تطور عدد مؤسسات التمويل الأصغر في السودان من 2012 لغاية 2023.

[1] محمد خيري فهيم ،رؤية تطوير وتنميةقطاع التمويل الأصغر بالسودان ، يونيكونز للاستشارات المحدودة، السودان ، 2006 . ص 24.

2 محمد خيري فهيم ،المرجع نفسه، ص 25

[3] التقارير السنوية لبنك السودان المركزي ، 2016 -2023، http://www.cbos.gov.sd، تاريخ الاطلاع : 2025/05/02

جدول (01) : تطور عدد مؤسسات التمويل الاصغر 2012-2023

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المؤسسات	12	25	30	32	34	38
السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد المؤسسات	44	46	45	47	51	51

المصدر : من اعداد الطالبين ،بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني، من 2012 الى 2023.

من خلال الجدول السابق يمكن تحليل تطور التمويل الإسلامي الأصغر بالسودان من خلال إلقاء نظرة على بعض المؤشرات الخاصة به، حيث نلاحظ الارتفاع المستمر في عدد مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر في السودان على مر عدة سنوات متتالية ومنذ 2012 إلى غاية 2023 حيث نجد انخفاض في عدد مؤسسات وشركات التمويل الأصغر من 46 مؤسسة بنهاية العام 2019 إلى 45 مؤسسة بنهاية العام 2020 نتيجة لتصفية مؤسسة الشباب للتمويل الأصغر وارتفعت من جديد في سنة 2021 لتستقر في سنتي 2022 و2023 بـ 51 مؤسسة.

ويرجع التزايد المعتبر لمؤسسات التمويل الأصغر في السودان إلى تبني استراتيجية تطوير قطاع التمويل الأصغر التي عملت على تنويع المؤسسات التي تقدم هذه الخدمة ووصولها لمستحقيها الفعليين من الفقراء الناشطين اقتصاديا بالريف والحضر وشبه الحضر.

بعد الدراسة التي قامت بها يونيكنز للاستشارات المحدودة بتكليف من بنك السودان المركزي، والتي تم خلالها إعداد رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر بالسودان، وبعد الدراسات المقدمة من طرف الخبراء وسلسلة المشاورات مع مختلف الفاعلين، هذه الأخيرة توجت بانتهاج السودان آلية التمويل الأصغر كاستراتيجية وطنية شاملة كان هدفها في البداية محاربة الفقر والبطالة لتتطور فيما بعد ويتم دمجها ضمن متغيرات الاقتصاد الكلي لدفع عجلة التنمية المستدامة في شتى المجالات تنوعت خدمات التمويل الأصغر، عملائها ومقدميها ، وتم إنشاء مؤسسات خاصة هدفها تقديم خدمات التمويل الأصغر للمحتاجين إليه من الفقراء الناشطين اقتصادياً، وأصبح هيكل التمويل الأصغر يضم إلى جانب الهيئات الإشرافية والرقابية مجموعة معتبرة من المؤسسات المقدمة لهذه الخدمات للسهر على تطوير هذا القطاع الذي ينتظر منه تحقيق النمو والإقلاع الاقتصادي[1].

1. هيئات الإشراف والرقابة:

يتولى بنك السودان المركزي كراعي للتنمية ومشرف على السياسات المالية والنقدية بدولة السودان مهمة تطوير قطاع التمويل الأصغر بالسودان، وقد قام هذا الأخير سنة 2007 بإنشاء وحدة التمويل الأصغر التي أوكلت بمهمة

[1] عمر بن دادة ، مرجع سابق ، ص 139

العمل على تحقيق توصيات الدراسة من خلال تقديم الدعم الفني والتقني اللازمين للوصول إلى الأهداف المسطرة، وعلما منه للدور الذي يمكن أن تلعبه صناعة التمويل الأصغر قام سنة 2011 بتأسيس المجلس الأعلى للتمويل الأصغر الذي يتولى مهمة تحويل استراتيجية التمويل الأصغر إلى استراتيجية وطنية شاملة لتنمية قطاع التمويل الأصغر بالتنسيق مع كل الفاعلين[1].

أ. **وحدة التمويل الأصغر**: تم في مارس 2007 إنشاء وحدة التمويل الأصغر كهيئة إشرافية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، تابعة مباشرة لبنك السودان المركزي، مهمتها الأساسية تطوير وتفعيل قطاع التمويل الأصغر بالسودان ليلعب الدور المنتظر منه كاستراتيجية تهدف للحد من الفقر ودفع النشاط الإنتاجي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال إيصال هذه الخدمة لكل الناشطين الاقتصاديين خصوصا منهم الفقراء بالحضر وشبه الحضر والريف، وقد حددت وحدة التمويل الأصغر في دليل عملها مهامها كالتالي:[2]

- ممارسة المهام الموكلة لها من قبل البنك المركزي السوداني كمراقب ومشرف على مختلف مؤسسات التمويل الأصغر.
- العمل على توفير بيئة ملائمة لتوحيد كل الجهود تسهيلا لممارسة صناعة التمويل الأصغر من قبل مختلف الفاعلين؛
- تكوين إطار تنظيمي لتحديد الخطوط العريضة لممارسة صناعة التمويل الأصغر من قبل كل الفاعلين بنوك، مؤسسات، جمعيات عملاء، وغيرها، بما يسمح وتطوير هذه الصناعة لبلوغ الأهداف المسطرة؛
- بناء إطار مؤسسي يتولى مهام تقديم التمويل الأصغر عبر كامل أنحاء السودان، في الريف الحضر وشبه الحضر؛
- تقديم الإسناد والدعم المالي اللازم لمقدمي التمويل الأصغر بالسودان.

تهدف وحدة التمويل الأصغر من خلال هذه المهام إلى إيصال خدمات التمويل الأصغر إلى الفئة الفعلية المستحقة والموجه لها التمويل الأصغر من الفقراء الناشطين اقتصاديا بما فيهم المرأة ربة البيت التي تعاني التهميش من قبل القطاع الرسمي، وإدماج مختلف شرائح المجتمع شيئا فشيئا في السياسة العامة للبلاد التي تهدف أساسا إلى محاربة الفقر.

وقد تمكنت الوحدة خلال هذه المدة من تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:[3]

[1] بنك السودان المركزي، التقرير السنوي 2003 ص 60، الموقع .**http**://**www**.**cbos**.**gov**.**sd**اطلع عليه يوم 2025/05/03

[2] عمر بن دادة ،مرجع سابق ، ص 142

[3] المرجع نفسه ،ص 143.

- المساهمة سنة 2008 في إنشاء وحدات للتمويل الأصغر التابعة للمصارف والمقدر عددها بـ 09 وحدات، كما تم في نفس السنة تدريب 400 مندوب بهذه المصارف على سياسيات التمويل الأصغر؛
- في سنة 2009 إنشاء فرع واحد متخصص لمصرف الادخار بولاية شمال دارفور لتقديم خدمات التمويل الأصغر، كما تم في نفس السنة إنشاء محفظة بنك الأسرة للتمويل الأصغر برأسمال قدره أربعة ملايين جنيه؛
- تكوين محفظة الأمان برأسمال قدره 200 مليون جنيه، ساهم ديوان الزكاة فيها بمبلغ 50 مليون جنيه والجهاز المصرفي بمبلغ 150 مليون جنيه، كما تم تسجيل ثماني مؤسسات سنة 2010، وفي نفس السنة أيضا ارتفع عدد المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر إلى 31.000 فرد.
- وبالإضافة إلى ما تم تحقيقه فإن وحدة التمويل الأصغر عملت جاهدة لاحترام النسبة المنصوص عليها قانونا والمقدرة بـ 12% من مجموع أصول البنوك التجارية، توجه لخدمات التمويل الأصغر.

ب. المجلس الأعلى للتمويل الأصغر: أنشأ المجلس الأعلى للتمويل الأصغر بموجب القرار قم 420 المؤرخ في 22 ديسمبر 2011، ليقوم كهيئة استشارية مدعومة من طرف البنك المركزي السوداني، وتحت المسؤولية المباشرة لرئيس وحدة التمويل الأصغر الذي يتولى بصفته هذه تسيير أعمال هذه الهيئة، لتحويل التمويل الأصغر من الطابع التقليدي ودمجه مع متغيرات الاقتصاد الكلي، وعموما فإن مهام هذا الجهاز تتمثل في العمل على تحويل استراتيجية تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر إلى استراتيجية وطنية شاملة لتنمية قطاع التمويل الأصغر، وتنفيذها بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص والصلة وذلك من خلال إعداد مخطط شامل عن وضع التمويل الأصغر ومؤسساته المنتشرة في جميع الأنحاء، بما في ذلك تحديد القطاعات ذات الأولوية للتمويل الأصغر في الوسط الحضري شبه الحضر والريف، وربط هذه الكيانات بالكيانات الكبيرة الموجودة عبر تكامل العمليات الإنتاجية، الشيء الذي سيمكن من تخفيض نسبة الوارداتمن خلال تنويع المنتجات الموجهة للاستهلاك ولما لا تصدير الفائض ورفع نسبة الصادرات، وبالتالي تحقيق أهداف الحكومة السودانية من خلال إنشائها لهذا الجهاز الذي يعمل على دمج استراتيجية التمويل الأصغر مع مؤشرات الاقتصاد الكلي، كالناتج الداخلي الخام القيمة المضافة وغيرها، والمساهمة في تحسين هذه المؤشرات[1].

2. مؤسسات التمويل الأصغر:

يقدم التمويل الأصغر من طرف مجموعة من المؤسسات التي تعمل تحت مظلة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية هذه المؤسسات هي:[2]

أ. **البنوك**:مباشرة بعد تبني بنك السودان المركزي استراتيجيةالتمويل الأصغر عمل على رفع نسبة التمويل المقدم للتمويل الأصغر من محفظة التمويل بالبنوك إلى 12% بعدما كانت قبل ذلك 10%، كما ألزم البنوك الراغبة في تقديم هذه الخدمة على إنشاء وحدات فرعية تابعة، تعمل على احترام الأطر القانونية الصادرة من الهيئات

[1] عمر بن دادة ،المرجع نفسه ، ص 145

[2] بنك السودان المركزي ، التقارير السنوية من 2016 الى 2023 ، الموقع http// : www.mfu.gov.sd./ar/content ،اطلع عليهم يوم : 2025/04/15

المشرفة لضمان وصول هذه الخدمة إلى كافة أنحاء السودان، وبذلك أسست 9 مصارف وحدات للتمويل الأصغر سنة 2008، ليصل عددها سنة 2023 الى 51 مؤسسة.

ب. **مؤسسات التمويل الأصغر:** بغرض إرساء إطار مساعد ومساند لسياسات التمويل الأصغر، تم الترخيص بإنشاء مؤسسات تمويل أصغر تعنى بتقديم خدمات مالية للفقراء، وقد وصل عدد هذه المؤسسات سنة 2010 إلى ثمان مؤسسات هي: مؤسسة التنمية الاجتماعية بولاية كسلا، جمعية تطوير الأعمال الحرفية الصغيرة (باسيت) بولاية البحر الأحمر، مؤسسة الجزيرة للتمويل الأصغر بولاية الجزيرة، مؤسسة براعة للتمويل الأصغر بولاية جنوب كردفان، مؤسسة الشباب للتمويل الأصغر بولاية الخرطوم، مؤسسة إدماج ، مؤسسة المعاشين، مؤسسة التنمية الاجتماعية لولاية الخرطوم، وقد ارتفع عدد هذه المؤسسات إلى 34 مؤسسة بنهاية 2016 سنة.

ت. **الصناديق الاجتماعية:** بالإضافة إلى الهيئات الرسمية سابقة الذكر يقدم التمويل الأصغر بالسودان أيضا من طرف مجموعة من الصناديق الاجتماعية التي أنشأت خصيصا للنهوض بمختلف متطلبات الحياة اليومية للفقراء، ومن بين هذه الصناديق نذكر مؤسسة التنمية الاجتماعية التي تم تأسيسها سنة 1979.

ث. **مؤسسات التأمين:** للوقوف في وجه الأخطار التي تواجه المشروعات الصغيرة وعزوف أغلب مؤسسات التأمين التقليدية عن تأمين أخطارها، أوجد بنك السودان المركزي مجموعة مختلفة من عمليات التأمين غير التقليدية على المشروعات الصغيرة التي من بينها ضمان المجموعة، حيث بموجب هذه الصيغة يقدم التمويل الأصغر المجموعة من الفقراء للقيام بمشاريعهم والضمان هنا هو أن المجموعة تتحمل مسؤوليتها كاملة في تسديد قسط كل من تعثر ماليا بواسطة صناديق الضمان المشترك للمجموعة[1].

كذلك من بين سياسات التأمين المطبقة هو إنشاء مؤسسة تسند لها مهمة تأمين مشاريع التمويل الأصغر وهي مؤسسة ضمان مشاريع التمويل الأصغر "تيسير"، هذه المؤسسة أنشأت بعد المشاكل العديدة التي اعترضت قطاع التمويل الأصغر سيما بعد فشل السياسات السابقة في تأمين التمويل المقدم للمشاريع مثل ضمان الجماعة[2].

المطلب الثالث: تقييم سياسات التمويل الأصغر في السودان.

بعد مرور حوالي عقدين من الزمن من انتهاج دولة السودان سياسة التمويل الأصغر للخروج من دائرة الفقر التي يعاني منها المجتمع السوداني، ورغم شساعة مساحة السودان فإن خدمات التمويل الأصغر شملت جميع المناطق وجميع

[1] عمر بن دادة ، مرجع سابق ، ص 144

2المرجع نفسه ، ص 144

النشاطات الاقتصادية بالسودان، سواء الفلاحة، تربية الماشية، الصناعة وغيرها، وذلك يفعل مجموعة المؤسسات المنتشرة والبرامج المتوالية، حيث تشترك المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر في تقديم هذه الخدمة لجميع الفئات المحرومة من خدمات التمويل الرسمي، من خلال مجموعة من البرامج الهادفة لمحاربة ظاهرتي الفقر والبطالة المتفشيين وسط المجتمع السوداني بشدة.

1. مساهمة مؤسسات التمويل الأصغر والمصارف في تقديم خدمات التمويل الأصغر

بين الجدول الآتي حجم التمويل الأصغر الممنوح بواسطة المصارف من 2018 إلى 2023:

الجدول رقم (02): حجم التمويل الأصغر في السودان خلال الفترة 2018إلى 2023

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	2023
إجمالي التمويل المصرفي	143,751	203,102	355,131,5	1031,236,0	1,808,991,3	2419,946,6
حجم التمويل الأصغر المستهدف حسب السياسة	21,563	24,372	42,615,8	123,748,3	217,079,0	290,393,6
حجم التمويل الأصغر بالجملة الفعلي بواسطة مؤسسات التمويل الأصغر	8,798	8,917	20,178,3	61,994,7	39,057,5	38,787,3
حجم التمويل الأصغر والصغير الفعلي المباشر للعملاء بواسطة المصارف	/	/	/	/	130,664,0	132,229,3
نسبة التمويل الأصغر الفعلي من إجمالي التمويل الأصغر المستهدف (%)	40,8	36,6	45,4	50,1	78,2	58,9
نسبة التمويل الأصغر من إجمالي التمويل المصرفي (%)	6,1	4,4	5,7	6	9,4	7,1

المصدر:من إعداد الطالبين ، استنادا الى التقارير السنويةلبنك السودان المركزي 2018 الى 2023

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:[1]

– ارتفاع حجم التمويل الأصغر عبر المصارف ارتفاعاً طفيفاً بنهاية عام 2019 بمعدل 1.4% مقارنة بمعدل 42.0% بنهاية عام 2018؛ وذلك نسبة للظروف السياسية التي صاحبت العام 2019م والتي شكلت ضعف استقرار في أداء الأعمال، كما يُلاحظ انخفاض نسبة الأداء الفعلي للتمويل الأصغر منسوباً إلى إجمالي التمويل المصرفي؛ حيث بلغت 4.4% من إجمالي التمويل المصرفي بنهاية عام 2019 مقارنة بنسبة 6.1% بنهاية عام 2018.

1بنك السودان المركزي ، التقارير السنوية لسنة 2018 و2019الموقع www.mfu.gov.sd./ar/content : //http ،اطلع عليهم يوم: 2025/04/17

– ارتفع حجم التمويل الأصغر بواسطة المصارف بنهاية العام 2020 بمعدل 126.3% مقارنة بمعدل 1.4% بنهاية العام 2019 يرجع ذلك إلى شروع عدد من المصارف بالالتزام بتخصيص جزء من محافظها التمويلية للتمويل الأصغر لأول مرة خلال العام 2020. كما يلاحظ ارتفاع نسبة التمويل الأصغر الفعلي من إجمالي التمويل الأصغر المستهدف من 36.6% بنهاية العام 2019 إلى 45.4% بنهاية العام 2020، كما يُلاحظ ارتفاع نسبة الأداء الفعلي للتمويل الأصغر منسوباً إلى إجمالي التمويل المصرفي؛ حيث بلغت 5.7% من إجمالي التمويل المصرفي بنهاية العام 2020 مقارنة بنسبة 4.4% بنهاية 2019.

– ارتفع حجم التمويل الأصغر بواسطة المصارف من 20,178.3 مليون جنيه في العام 2020 إلى 61,994.7 مليون جنيه في العام 2021 بمعدل 207.2%؛ ويرجع ذلك إلى شروع عدد من المصارف بالالتزام بتخصيص جزء من محافظها التمويلية للتمويل الأصغر استجابة لتوجيهات بنك السودان المركزي عن طريق تنفيذ سياسة الإقناع الأدبي للمصارف ومتابعة نشر الوعي بأهمية التمويل الأصغر، كما يلاحظ ارتفاع نسبة التمويل الأصغر الفعلي من إجمالي التمويل الأصغر المستهدف من 46.2% بنهاية العام 2020 إلى 50.1% بنهاية العام 2021 بهدف الوصول إلى النسبة المستهدفة، وكذلك ارتفعت نسبة الأداء الفعلي للتمويل الأصغر من إجمالي التمويل المصرفي من 5.5% في العام 2020 إلى 6.0% في عام 2021.

– انخفض حجم التمويل الأصغر الفعلي بالجملة بواسطة مؤسسات التمويل الأصغر من 39,057.5 مليون جنيه في العام 2022 إلى 38,787.3 مليون جنيه في العام 2023 بمعدل 0.7% ويعزى ذلك إلى تداعيات حرب 15أفريل 2023 وانحسار نشاط مؤسسات التمويل الأصغر لتنتقل لاستئناف نشاطها بفروعها بالولايات الأمنة، وارتفع حجم التمويل الأصغر والصغير المباشر للعملاء بواسطة المصارف من 130,6640 مليون جنيه في العام 2022 إلى 132,229.3 مليون جنيه في العام 2023 بمعدل 1.2% مقارنة بمعدل 111.9% في العام 2022. كما يلاحظ انخفاض نسبة التمويل الأصغر الفعلي من إجمالي التمويل الأصغر المستهدف من 78.2% بنهاية العام 2022 إلى 58.9% بنهاية العام 2023،وارتفاع نسبة الأداء الفعلي للتمويل الأصغر من إجمالي التمويل المصرفي من 9.4% فيالعام 2022 إلى 7.1% في عام 2023.

يمثل الجدول التالي حجم التمويل الأصغر في السودان في مجموعة من المؤسسات والمصارف خلال الفترة من 2018 إلى 2023.

الجدول رقم (03): مساهمة التمويل الأصغر في السودان خلال الفترة 2018إلى 2023

المصدر	2018	المساهمة %	2019	المساهمة %	2020	المساهمة %	2021	المساهمة %	2022	المساهمة %	2023	المساهمة %
بنك السودان المركزي	226	15,8	226	11,2	337	11,7	437	3	228,3	0,5	0	0
صندوق الانماء العربي	308	21,6	348	17,2	348	12,1	487	3,4	614,4	1,4	664,4	26,2
المصارف	696	48,7	1230	60,9	1909	66,3	13228	91,5	43,842.5	98,5	0	0
الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية – جدة	199	13,9	216	10,7	285	9,9	305	2,1	290.7	0,7	350,7	13,8
مصرف الساحل والصحراء – تونس									0.0	0	1,520,0	60
الاجمالي	1430	100	2020	100	2879	100	14,457,0	100	44,975,9	100	2,535,1	100

المصدر:منإعداد الطالبين استنادا على التقارير السنوية للبنك المركزي من 2018 الى 2023

من خلال الجدول نلاحظ:

– ارتفاع عدد مؤسسات التمويل الأصغر العاملة من 44 مؤسسة في عام 2018 إلى 46 مؤسسة في عام 2019 أي بمعدل 4.5%، كما ارتفع إجمالي رصيد التمويل الممنوحبواسطة هذه المؤسسات من 1,430 مليون جنيه بنهاية عام 2018 إلى 2,020 مليون جنيه بنهاية عام 2019 بمعدل 41.3%، مثل الارتفاع في حجم التمويل الأصغر الممنوحبواسطة المصارف نسبة 90.5% من إجمالي الارتفاع في التمويل الأصغر الممنوح بينما بلغت مساهمة كل من صندوق الإنماء العربي والشراكة مع بنك التنمية الإسلامي جدة بنسبة 6.7% و 2.8 %على التوالي.

– انخفض عدد مؤسسات وشركات التمويل الأصغر من 46 مؤسسة بنهاية العام 2019م إلى 45 مؤسسة بنهاية العام 2020م نتيجة لتصفية مؤسسة الشباب للتمويل الأصغر، كما ارتفع إجمالي رصيد التمويل الممنوح بواسطة هذه المؤسسات من 2,020 مليون جنيه بنهاية العام 2019 إلى 2,879 مليون جنيه بنهاية العام 2020 بمعدل 42.5% ويُعزى ذلك لزيادة حجم التمويل بالجملة المقدم من المصارف المؤسسات التمويل الأصغر وارتفاع متوسط

القرض الممنوحللعملاء إثر قرار رفع سقف التمويل الأصغر للقطاعات الإنتاجية. حيث ساهم التمويل الأصغر الممنوح بواسطة المصارف المؤسسات التمويل الأصغر بنسبة 79.0% من إجمالي التمويل الأصغر الممنوح بواسطة مؤسسات التمويل الأصغر بينما بلغت مساهمة كل من بنك السودان المركزي والشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية جدة نسبة 12.9% و8.1% على التوالي.

– ارتفع إجمالي التمويل الأصغر الممنوح من قبل المصارف المحلية بمعدل 55.2% في العام 2020 مقارنة بمعدل ارتفاع 76.7% في العام 2019، وظل إجمالي التمويل الممنوح من قبل صندوق الإنماء العربي كما هو في العام السابق حيث بلغ 348 مليون جنيه في العام 2020 مقارنة بمعدل 13.0% في العام 2019. كما ارتفع حجم التمويل الممنوح من قبل بنك السودان المركزي من 226 مليون جنيه في العام 2019 إلى 337 مليون جنيه في العام 2020 بمعدل 49.1% حيث ساهم بنك السودان المركزي بمبلغ 111 مليون جنيه في تمويل محافظ ولائية للموسم الزراعي،وارتفع حجم التمويل المقدم من قبل الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية جدة من 216 مليون جنيه في العام 2019 إلى 285 مليون جنيه في العام 2020 بمعدل 32.0% مقارنة بمعدل 8.5% في العام 2019؛ حيث تم إبرام سبعةعقود مضاربة جديدة مع ست مؤسسات.

– ارتفع عدد مؤسسات وشركات التمويل الأصغر من 45 مؤسسة بنهاية العام 2020م إلى 47 مؤسسة بنهاية العام 2021م نتيجة لحصول مؤسستين إضافيين على التصريح بمزاولة العمل، كما ارتفع إجمالي رصيد التمويل الممنوح بواسطة هذه المؤسسات من 2,879 مليون جنيه بنهاية العام 2020 إلى 14,457.0 مليون جنيه بنهاية العام 2021 بمعدل 402.1%؛ ويُعزى ذلك لزيادة حجم التمويل بالجملة المقدم من المصارف المؤسسات التمويل الأصغر وارتفاع متوسط القرض الممنوح للعملاء إثر قرار رفع سقف التمويل الأصغر للقطاعات الإنتاجية، حيث ساهم التمويل الأصغر الممنوح بواسطة المصارف بنسبة 91.5% من إجمالي التمويل الأصغر الممنوح لمؤسسات التمويل الأصغر بينما بلغت مساهمة صندوق الإنماء العربي وبنك السودان المركزي والشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية جدة نسبة 3.4% و 3.0% و 2.1% على التوالي.

– كما نلاحظ ارتفاع إجمالي التمويل الممنوح من قبل المصارف من 1,909 مليون جنيه في العام 2020 إلى 13,228 مليون جنيه في العام 2021 بمعدل 592.9% كما ارتفع إجمالي التمويل الممنوح من قبل صندوق الإنماء العربي من 348 مليون جنيه في العام 2020 إلى 487 مليون جنيه في العام 2021 بمعدل 39.9%، وارتفع حجم التمويل الممنوح من قبل بنك السودان المركزي من 337 مليون جنيه في العام 2020 إلى 437 مليون جنيه في

العام 2021 بمعدل 29.7%، وأيضا ارتفع حجم التمويل المقدم من قبل الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية جدة من 285 مليون جنيه في العام 2020 إلى 305 مليون جنيه في العام 2021 بمعدل 7.0%

– وقد انخفض إجمالي رصيد التمويل الممنوح بواسطة مؤسسات التمويل الأصغر من 44,975.9 مليون جنيه بنهاية العام 2022 إلى 2,535.1 مليون جنيه بنهاية العام 2023 بمعدل 94.3% مقارنة بمعدل ارتفاع 250.9% في العام 2022؛ ويُعزى ذلك إلى تداعيات الحرب وانتقال الجهاز المصرفي إلى مزاولة نشاطه عبر فروعه بالولايات الآمنة نسبياً، حيث بلغ إجمالي التمويل الممنوح من قبل القطاع المصرفي المؤسسات التمويل الأصغر 43,842.5 مليون جنيه بنهاية العام 2022 وانخفض في العام 2023 بمعدل 100% ، بينما ارتفع إجمالي التمويل الممنوح من قبل الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية جدة من 290.7 مليون جنيه في العام 2022 إلى 350.7 مليون جنيه في العام 2023 بمعدل 20.6%، وارتفع حجم التمويل المقدم من قبل صندوق الإنماء العربي من 614.4 مليون جنيه في العام 2022 إلى 664.4 مليون جنيه في العام 2023 بمعدل 8.1%

ساهم التمويل الأصغر الممنوح بواسطة مصرف الساحل والصحراء–تونس بنسبة 60.0% من إجمالي التمويل الأصغر الممنوح المؤسسات التمويل الأصغر في العام 2023، وبلغت مساهمة صندوق الإنماء العربي نسبة 26.2%، والشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية – جدة نسبة 13.8%.

المطلب الرابع: عوامل نجاح تجربة التمويل الاسلامي الأصغر في السودان

تشير الدراسات الصادرة حول مستويات الفقر في السودان أن نسبته تراوحت سنوات التسعينات بين 80 و90%، وأن هذه الظاهرة مرتبطة أكثر بالريف وأن أغلب الفقراء في المدينة منحدرون من الأرياف، وهو ما جعل السودان تقر سياسات وبرامج واضحة المعالم لمحاربة الفقر والبطالة المتفشيين في المجتمع السوداني بشدة، وقد اعتمدت التمويل الأصغر لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية لتقليل مستويات الفقر التي تناقصت سنة تلوى الأخرى، مباشرة بعد وضع هذه الاستراتيجية حيز الخدمة لفائدة ذوي الدخل المحدود والضعيف خصوصا من فئة النساء، وما كان لهذه الآلية أن تنجح لولا توفر مجموعة من العوامل التي نوجزها في:[1]

1. **دراسات حول ظاهرة الفقر**: كانت الدراسات العديدة التي أجريت حول الفقر في السودان سببا مباشرا للبحث عن سبل الخروج عن الأزمة، ومن الدراسات التي أجريت حول هذه الظاهرة وكان لها الأثر البالغ نذكر، دراسة أناند ونور سنة 1988 قام خلالها بتقدير حد الفقر المطلق بالسودان معتمدا على أهم الأساليب البحثية التطبيقية التي أوصت بها

1 نوال يحياوي، مرجع سابق، ص 148 .

الأدبيات الدولية، وقد خلص لتقدير حد الفقر بالسودان للأعوام 1978/1986 قد بلغ 777 جنيه للسنة الأولى وحوالي 6384 جنيه في السنة، لعام 1986، بالإضافة إلى دراسة الاتحاد العام لنقابات عمال السودان سنة 1988، حيث قام الأخير برفع مذكرة لوزير المالية تم فيها تقدير الميزانية الدنيا لطعام الفرد في السنة بالإضافة إلى المسكن والملبس بمبلغ 1560 جنيه، وهي أقل بكثير في حالة تطبيق الأسعار السائدة على نفس البيانات التي بلغت 11.186 جنيه.

2. **الإرادة السياسية لدى صناع القرار:** ساهمت مختلف الدراسات حول ظاهرة الفقر من توفير إرادة سياسية واضحة لدى صناع القرار للخروج بالسودان من دائرة الفقر، حيث أن المستويات الرهيبة التي وصلها الفقر بالسودان كانت كفيلة لاتخاذ قرار سياسي للنهوض بالمجتمع السوداني من خلال المفاضلة بين مجموعة من البدائل وتم الاعتماد على التمويل الأصغر كسياسة واستراتيجية ينبغي تكاثف جميع الجهود لإنجاحها، وكان أول خطوة بادرت بها الحكومة السودانية هي تكليف مكتب دراسات يونكنز للاستشارات المحدودة بإعداددراسة حول مدى الاعتماد على التمويل الأصغر كآلية للخروج من دائرة الفقر، وتم تجسيد هذه الدراسة سنة 2006 على شكل رؤية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر بالسودان بمشاركة مجموعة من الخبراء.

3. **التخطيط:** كان للتخطيط دور هام في نجاح سياسة التمويل الأصغر، حيث كانت الدراسة التي أعدها مكتب الاستشارات المحدودة يونيكنز حول رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر بالسودان لمدة 05 سنوات، وقد تم خلالها إعداد مخطط عمل مؤسسات التمويل الأصغر بداية بهيئات الإشراف والمتابعة التنفيذ ووصولا إلى هيئات الدعم والإسناد.

4. **الإطار التشريعي والمؤسسي الملائم لتنفيذ استراتيجية التمويل الأصغر:** قامت الحكومة السودانية وبإشراف بنك السودان المركزي على توفير البيئة القانونية والمؤسسية الملائمة، حيث قامت بتوفير مجموعة من النصوص التنظيمية والمؤسسات الداعمة لنشاط التمويل الأصغر، حيث قام بنك السودان بإصدار مجموعة من اللوائح لعمل مختلف الفاعلين في سياسة التمويل الأصغر، على غرار لائحة عمل تنظيم مؤسسات التمويل الأصغر لسنوات 2007 و 2011، كذلك قام بإصدار مختلف القوانين المنظمة لعمل ونشاط هيئات الإشراف والرقابة، وبموجب هذه القوانين تم استحداث الهيكل التنظيمي الملائم السياسة التمويل الأصغر، حيث قام بإنشاء على مستوى البنك المركزي هيئة لمتابعة نشاط التمويل الأصغر، ثم قام بتأسيس مجلس يتكفل بتطوير قطاع التمويل الأصغر بالسودان.

5- الإشراف والرقابة: تساهم عمليات الإشراف والرقابة على تحديد الانحراف ثم معالجته أو معالجة مسبباته، ولتطوير قطاع التمويل الأصغر بالسودان وبناءً على دراسة يونيكنز، قام بنك السودان المركزي وتحت وصايته باستحداث هيئات للإشراف ومتابعة عمل مختلف الفاعلين في التمويل الأصغر، وكانت البداية بإنشاء وحدة التمويل الأصغر، ثم المجلس

الأعلى للتمويل الأصغر وتطبيقا لتوصيات هذا المجلس وبالموازاة معه وامتدادا له، تم تأسيس مجلس أعلى ولائي في كل ولايات السودان للسهر على تطبيق هذه الاستراتيجية على المستوى المحلي.

المبحث الثاني: تجربة التمويل الإسلامي الأصغر في اليمن

تعتبر اليمن من اوائل الدول التي تدخل فيها الأساليب الإسلامية في التمويل الإسلامي الأصغر ونتيجة لتراكم الخبرات وتوسع الفهم والمدارك على أهمية التمويل الإسلامي الاصغر لتمويل المؤسسات المصغرة قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بتأسيس برامج ومؤسسات تمويل قادرة وبشكل مستدام على توفير مصدر تمويل وتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمصغرة، بحيث يقوم الصندوق بتقديم الدعم المالي (المنح والقروض لتلك البرامج ومؤسسات التمويل الأصغر لتتمكن من إعادة إقراضها للفئات المستهدفة كما يقوم الصندوق بهدف الوصول إلى برامج ومؤسسات تمويل اصغر مستقرة ومكتملة البناء المؤسسي اللازم لعملية التأسيس والاستمرار بتقديم الدعم الفني من خلال إقامة الدورات والبرامج التدريبية الموجهة لمختلف الشرائحالعاملة في برامج ومؤسسات التمويل .

المطلب الأول: برامج التمويل الإسلامي الأصغر في اليمن

اعتمدت اليمن مجموعة من البرامج المتخصصة في التمويل الإسلامي الأصغر، أهمها:

1. برنامج نما للتمويل الأصغر

يستهدف برنامج نما للتمويل الأصغر أصحاب الإعمال والأنشطة الصغيرة والأصغر في أمانة العاصمة، ويقدم البرنامج تمويل بنظام المجموعات، تمويل فردي،ادخار إجباري، تمويل المرابحة...، ومن بين الأهداف الاستراتيجية للبرنامج:[1]

- التحول إلى بنك في التمويل الأصغر والوصول إلى المستهدفين في الجمهورية اليمنية؛
- تمويل (100,000) نشاط اقتصادي بمبلغ قدره (24,604,368$) وتمثل النساء بنسبة 60% من الفئة المستهدفة؛
- تقوية قدرة البنك عن طريق التدريب المرتكز على الاحتياجات والمساعدات الفنية وتبادل الخبرات بين النظراء ورفع الكفاءة المؤسسية؛
- التمكين التنموي بنسبة 21% من المستفيدين من خدمات التمويل الإسلامي الأصغر، وذلك من خلال تسويق المنتجات،التدريب، متابعتها من خلال الأثر الاجتماعي، الاستفادة من صندوق الهبات...؛

[1] صادق أحمد عبد الله السبئي ، دور مؤسسات و برامج التمويل الصغير في تمويل و تنمية المشروعات الصغيرة / مجلة العلوم الاقتصادية ،جامعة نجران،كلية المجتمع ، العدد 17 ، المملكة العربية السعودية ، 2016 ، ص 30.

- تبني الابتكار والإبداع في تقديم الخدمات من خلال الأبحاث والقاء الضوء على الاتجاهات السائدة في مجال التطورات التكنولوجية وتنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية؛
- التعاون المشترك مع القطاعين العام والخاص بما يخدم تمويل المستهدفين من تلك الجهات.

ويوفر برنامج نما مجموعة متنوعة من المنتجات نبيها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (04) منتجات برنامج نما للتمويل الإسلامي الأصغر

الوحدة: الريال اليمني

المنتج	الفئة المستهدفة	حدود التمويل			الضمان
		الحد الأدنى	الحد الأقصى	متوسط التمويل	
منتج البركة	البقالات – الصيدليات	50,000	1 000,000	525,000	تجارية – عينية
منتج الخير	المزارعين – المهتمين بالثروة الحيوانية	100,000	2 000,000	1 050,000	تجارية – عقارية
منتج أمواج	صيادي الأسماك	600,000	1 200,000	900,000	تجارية – عينية
منتج الملكة	النحالين	18,000	50,000	34,000	تجارية – عينية
منتج بلقيس	معامل الخياطة– الحرف و الصناعات اليدوية بأنواعها	50,000	1 000,000	525,000	تجارية – عينية
منتج رواد	خاصة بالموظفين من كلا الجنسين	50,000	400,000	225,000	الوظيفية
منتج ابتكار	المخترعين–المبتكرين	100,000	2 000,000	1 050,000	تجارية – عينية
منتج التحدي	أصحاب الاحتياجات الخاصة	50,000	800,000	50,000	تجارية – عينية
منتج التمكين	يتم فيه تدريب و تمويل أصحاب دراسة الجدوى	حسب دراسة الجدوى	2 000,000	/	/

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على موقع مؤسسة نما على الأنترنيت/https://namay.net

نلاحظ من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول أنه تم منح القروض وفقاً لإحتياجات الفئة المستهدفة، حيث قسم برنامج "نما" منتجاته حسب التكلفة الأولية للمشاريع، فنلاحظ أن كل من منتج ابتكار ومنتج الخير قد خصص لهما كحد أقصى للتمويل مبلغ بقيمة 1000000 ريال بمتوسط 1050000 ريال ، وهذا نظرا لطبيعة المشروع والتكاليف المستحقة لإنجازه، كما نرى أن منتج الملكة قد خصص له برنامج نما أقل مبلغ في حدود التمويل كحد أقصى والذي تبلغ قيمته 50000 ريال بمتوسط مقداره 34000 وهذا نظراً لطبيعة المشروع، حيث أن برنامج نما قد خصص منتج الملكة للنحالين، حيث أن صاحب هذا المشروع لا يحتاج لإنجازه أكثر من 50000 كأقصى حد .

2. برنامج آزال للتمويل الاسلامي الصغير والأصغر

برنامج آزال للتمويل الإسلامي الصغير والأصغر هو أحد البرامج والمشاريع التي تتبع منظمة (SOUL) لتنمية المرأة و الطفل، ويقوم البرنامج بتمويل الفئات المستهدفة بطريقة المرابحة التمويل الإسلامي، ووفقا لأسس اقتصادية لغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي ويستهدف البرنامج الأنشطة الصغيرة ومتناهية الصغر ذات الاحتياجات التمويلية، ويهدف هذا البرنامج إلى:[1]

- الوصول لمحفظة نشطة مع وجود 4054 عميل نشط؛
- تحقيق كفاءة تشغيلية بنسبة 100% مع نهاية العام.

ويتيح هذا البرنامج مجموعة من المنتجات نبينها في الجدول الآتي:

جدول رقم (05): أنواع منتجات البرنامج والفئة المستهدفة وحدود التمويل والضمانات

الوحدة: الريال اليمني

اسم المنتج	الفئة المستهدفة		مدة السداد بالشهور	حجم القروض		الضمانات المطلوبة
	العمر	الجنس		الأدنى	الأقصى	
تمويل فردي + مجموعات	18-60	ذكور + اناث	4 - 24	10 000	2 مليون	تجارية –عينية وظيفية – كرت تقاعد
تمويل فردي	18-60	ذكور + اناث	4 - 24	10 000	5 مليون	تجارية –عينية وظيفية – كرت تقاعد
تمويل مجموعة	18-60	اناث	4 - 24	5 000	200 ألف	ضمانات المجموعة ذاتها

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على دليل برامج ومؤسسات التمويل المتوسطة و الصغير و الأصغر، 2014 م

يبين الجدول أعلاه المنتجات التي يتيحها برنامج آزال للتمويل الإسلامي الصغير والأصغر، حيث نلاحظ أن هذا البرنامج يهتم بالتمويل الفردي والجماعي، كما نلاحظ أنه يمنح أكبر حد للتمويل الفردي، وربما ذلك راجع لكون صاحب المشروع بمفرده يكون أكثر طلباً للتمويل مقارنة بالمشروع الممتلك من طرف عدة أشخاص.

[1] الجمهورية اليمنية ، وزارة الصناعة و التجارة (الادارة العامة للصناعات الصغيرة) ، (دليل برامج و مؤسسات التمويل المتوسطة و الصغيرة و الأصغر)،المركز الوطني للمعلومات ، 2014/11 ، ص 4 .

المطلب الثاني: مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر في اليمن

تسعى مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر في اليمن إلى إيصال الخدمات المالية للفئة المستهدفة بشكل مستدام وفقا لأفضل الممارسات العالمية المتبعة.

1. المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر

المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر منظمة لا تهدف إلى تحصيل الأرباح بل تسعى إلى زيادة التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع ومساعدة الفقراء لأجل تمكينهم من إقامة أنشطة مدرة للدخل، وتشجيعهم على الادخار حتى يتمكنوا من تحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، فيحصل لهم بذلك التحرر من الفقر والاعتماد على الذات، وتستهدف المؤسسة الفئات الفقيرة النشطة اقتصاديا خاصة النساء، وتهدف هذه المؤسسة إلى:[1]

- مساعدة الفقراء وخاصة النساء لأجل تمكينهم من مصادر للتمويل الذاتي، وتشجيعهم على الادخار وإقامة أنشطة مدرة للدخل وذلك من خلال توفير الخدمات المالية؛
- دعم المرأة على كافة المستويات عن طريق مشاركتها في النشاطات الاقتصادية وتسهيل إشراكها في عملية اتخاذ القرار؛
- زيادة التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع؛
- المساهمة في القضاء على استغلال المقرضين للفقراء؛
- المساهمة في إيجاد فرصعمل؛
- المساهمة في جمع المعوزين داخل إطار تنظيمي يستطيعون فهمه وتشغيله، بحيث يستمدون قوتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال مساندة بعضهم البعض؛
- المساهمة في التدريب والتأهيل لأفراد المجتمع؛
- المساهمة في تشجيع البحث العلمي بما يخدم أهداف المؤسسة.

ويوضح الجدول الآتي الخدمات التي تقدمها المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر:

[1] الجمهورية اليمنية ، وزارة الصناعة و التجارة (الادارة العامة للصناعات الصغيرة)،مرجع سابق ، ص 22 .

جدول رقم (06): منتجات المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر

الوحدة: الريال اليمني

اسم المنتج	الفئة المستهدفة	مدة السداد	حدود التمويل		الضمانات
			الحد الأدنى	الحد الأقصى	
قروض فردية	الفئات الفقيرة الناشطة اقتصاديا	12 - 6	50000	100 000	ضمانات وظيفية أو ضمانات تجارية أو ضمانات ذهب
قروض المجموعات	الفئات الفقيرة الناشطة اقتصاديا	12 - 6	30000	100 000	ضمانات وظيفية أو ضمانات تجارية أو ضمانات ذهب

المصدر: من اعداد الطالبين ، بالاعتماد على دليل برامج ومؤسسات التمويل المتوسط و الصغير و الأصغر، 2014 م

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر تقدم منتجين اثنين: قروض فردية وقروض المجموعات، فالقروض التي تمنح للمجموعات يكون سقف القرض الأول منها لا يزيد عن ثلاثين ألف ريال ويتصاعد تدريجياً إلى مائة ألف ريال كحد أعلى في قروض المجموعات، أما بالنسبة للقروض الفردية فيكون سقف القرض الأول خمسين ألف ريال ويزيد تدريجياً إلى مائة ألف ريال كحد أعلى، وهذا راجع إلى المستفيد من القرض في المجموعة ليس كالمستفيد من القرض بمفرده لأن في المجموعة يكون هناك نوع من التعاون بين الأفراد.

2. وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر

تعتبر وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر أحد مشاريع الصندوق الاجتماعي وتتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية وتقدم الوكالة التسهيلات الغير مالية للمنشآت الصغيرة والأصغر، وخدمات تنمية الإعمال الصغيرة من خلال مشاريع مبتكرة وإبداعية تساعد على نمو الأنشطة في هذا القطاع، وتهدف هذه الوكالة إلى:[1]

- مضاعفة ربحية المنشآت الصغيرة؛
- زيادة القدرة التنافسية في ما بين المنشآت الصغيرة؛
- تنمية سوق مزودي خدمات.

وتوفر هذه الوكالة الخدمات الآتية:

[1] الجمهورية اليمنية ، وزارة الصناعة و التجارة (الادارة العامة للصناعات الصغيرة)،مرجع سابق ، ص 29

- دورات تدريبية تخصصية هذه الدورات التي تتميز بأنها قصيرة وعملية ترفع من قدرات المنشآت الصغيرة وتتيح لهم القدرة على الدخول في إعمال جديدة ومتطورة؛
- مراكز الاستشارة والمعلومات التقنية: تقديم المعلومات والاستشارات التي تساعد أصحاب المشاريع في تحديد الآلات والمعدات الحديثة ومصادر المواد الخام والتصاميم الجديدة وبعض الاستشارات التي تساعد المنشآت الصغيرة؛
- تطوير مناهج كليات المجتمع والمعاهد التقنية: بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ستقوم الوكالة بإدخال منهج تعرف عالم الإعمال إلى عالم مناهج كليات المجتمع والمعاهد الفنية والتقنية المنهج يصنف ضمن مناهج التربية الريادية الذي يعمل على زرع روح الريادة لدى الشباب وتعريفهم بأهمية المنشآت الصغيرة والأصغر وما تمثل لهم من اختيار أمثل للتقليل من البطالة وضمان مصدر ربح لهم؛
- خطوط إنتاجية جديدة استقدام خبراء ورجال أعمال من بعض الدول المتقدمة لتقديم خطوط إنتاج وإعمال جديدة يمكن تطبيقها في اليمن؛
- الزيارات الاستكشافية: يتيح هذا المشروع الفرصة لأصحاب المنشآت الصغيرة زيارة الدول المتقدمة في مجال الصناعات الصغيرة مثل باكستان ومصر والأردن ....، وكذلك الزيارات الداخلية للتعرف على خطوط إنتاج جديدة وأساليب الإنتاج الحديثة مع التقنيات التسويقية والترويجية التي تتبعها هذه الدول والإعمال بحيث يمكنهم تبني التقنيات والأساليب لتنمية منشأتهم وتنويع أنشطتهم؛
- تطوير وتسويق المنتجات الحرفية اليمنية: وذلك من خلال التواصل مع المنتجين الحرفين وذلك عبر التجمعات الحرفية والمنظمات غير الحكومية والعاملة في مجال المنتجات وعمل مسح حول المنشآت الحرفية اليمنية وتقديم المعلومات الخاصة بالمنتجات الحرفية وتسهيل الاستفسار عنها وتسويقها.

3. بنك الأمل للتمويل الأصغر

بنك الأمل مؤسسة غير ربحية تسعى إلى تقديم خدمات مالية مستدامة للأسر اليمنية ذات الدخل المحدود والمنخفض وخصوصاً أصحاب المشاريع الصغيرة والصغرى التي تدر دخلاً، ويقدم البنك خدمات مالية شاملة تمويلات، ادخار،تأمين،تحويلات...) للفئات المستهدفة التي لا تتمكن من الحصول عليها من القطاع المصرفي، ويهدف بنك الأمل إلى:[1]

- تحقيق انتشار واسع في كافة مناطق اليمن سواء الحضرية أوالريفية من خلال فتح شبكة من الفروع وبناء علاقة شراكة مع المؤسسات المختلفة؛
- أن يكون مؤسسة مالية رائدة ومستديمة بكادر مؤهل ذو كفاءة عالية وأنظمة مالية وإدارية متطورة وفعالة وقادرة على جذب مصادر تمويل متنوعة

والجدول التالي يلخص الخدمات التي يقدمها البنك:

جدول رقم (07) : منتجات بنك الأمل للتمويل الأصغر

[1]الجمهورية اليمنية ، وزارة الصناعة و التجارة (الادارة العامة للصناعات الصغيرة)،مرجع سابق ، ص 32

المنتج	الأمل الاستثماري	الامل فردي	الامل موسمي	الامل شراكات	الامل زراعي	الامل تقاعد	الامل اسكان	الامل طاقة البديلة	الامل التمويل الالكتروني
سقف التمويل	يبدأ التمويل من خمسين الف الى عشرين مليون	يصل التمويل من 50 ألف الى مليون ريال	يصل التمويل من 50 ألف الى 400 الف ريال	يصل التمويل من 50 ألف – 1.5 مليون ريال	يصل التمويل من 100 ألف – 20 مليون ريال	يصل التمويل من 50 الف – 1.5 مليون ريال	يصل التمويل من 50 ألف – 20 مليون ريال	يصل التمويل من 50 ألف – 20 مليون ريال	يتراوح من 30 ألفًا إلى 500 ألف ريال
الفئة المستهدفة	أصحاب المنشأة أو المشاريع الصغيرة والمتوسطة	أصحاب المنشأة أو المشاريع الصغيرة والمتوسطة	أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة – الراغبين في الحصول على إحتياجات منزلية أثاث – مواد غذائية – ملابس...)	موظفي الجهات الحكومية والخاصة والمختلطة	الراغبين في الحصول على تمويلات للأغراض الزراعية في المناطق الريفية او شبه الريفية	موظفي التقاعد المدني	أصحاب الأنشطة والمشاريع الصغيرة والصغرى –موظفي الجهات الحكومية والخاصة والمختلطة	أصحاب الأنشطة والمشاريع الصغيرة والصغرى –موظفي الجهات الحكومية والخاصة والمختلطة	أصحاب المتاجر. أصحاب المشاريع القائمة والجديدة. وكلاء PYES
المميزات	تمويلات بالمرابحة الإسلامية تمويلات بالريال اليمني التأمين التكافلي للعجز الكلي أو الوفاة مرونة في سداد الأقساط – فترة سماح تصل إلى 3 أشهر – فترة سداد تصل لـ 24 شهراً – السداد في فروع البنك أو وكلاءه	تمويلات بالمرابحة الإسلامية تمويلات بالريال اليمني التأمين التكافلي للعجز الكلي أو الوفاة مرونة في سداد الأقساط فترة سماح تصل إلى 3 أشهر – فترة سداد تصل لـ 24 شهراً السداد في فروع البنك أو وكلاءه	تمويلات بالمرابحة الإسلامية تمويلات بالريال اليمني التأمين التكافلي للعجز الكلي أو الوفاة مرونة في سداد الأقساط فترة سماح تصل إلى 3 أشهر فترة سداد تصل لـ 12 شهراً السداد في فروع البنك أو وكلاءه	تمويلات بالمرابحة الإسلامية تمويلات بالريال اليمني التأمين التكافلي للعجز الكلي أو الوفاة مرونة في سداد الأقساط فترة سماح تصل إلى 3 أشهر فترة سداد تصل لـ 24 شهراً السداد في فروع البنك أو وكلاءه	تمويلات بالمرابحة الإسلامية تمويلات بالريال اليمني التأمين التكافلي للعجز الكلي أو الوفاة مرونة في سداد الأقساط – فترة سماح تصل إلى 3 أشهر فترة سداد تصل لـ 24 شهراً السداد في فروع البنك أو وكلاءه	تمويلات بالمرابحة الإسلامية تمويلات بالريال اليمني التأمين التكافلي للعجز الكلي أو الوفاة مرونة في سداد الأقساط فترة سماح تصل إلى 3 أشهر فترة سداد تصل لـ 36 شهراً السداد في فروع البنك أو وكلاءه	تمويلات بالمرابحة الإسلامية تمويلات بالريال اليمني التأمين التكافلي للعجز الكلي أو الوفاة مرونة في سداد الأقساط فترة سماح تصل إلى 3 أشهر فترة سداد تصل لـ 24 شهراً السداد في فروع البنك أو وكلاءه	تمويلات بالمرابحة الإسلامية تمويلات بالريال اليمني التأمين التكافلي للعجز الكلي أو الوفاة –مرونة في سداد الأقساط فترة سماح تصل إلى 3 أشهر – فترة سداد تصل لـ 24 شهراً – السداد في فروع البنك أو وكلاءه	تمويل مجاني (بدون مرابحة). طلب قرض و/أو تجديد قرض عبر الهاتف المحمول دون الحاجة إلى مراجعة الفرع الرئيسي أو الفروع. لا يتحمل عملاء البنك أي عمولة أو رسوم، ويتم أخذ عمولة البنك من شركات الاتصالات. تتم عملية سداد الأقساط بعد 3 أشهر، وفي حال سداد العميل لهذا القسط قبل فترة السداد المطلوبة، يمكنه الاستفادة من استخدام رصيده بشكل متكرر.
الشروط	أن يكون يمني الجنسية ذكرا أو أنثى – حاصل على وثيقة إثبات هوية سارية المفعول – أن لا يزيد العمر عن 60 عاماً – السمعة الائتمانية الجيدة – تقديم الضمانات اللازمة – لا يتعارض التمويل مع الشريعة الإسلامية ,								

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على موقع بنك الأمل اليمني

أظهرت البيانات المستخلصة من الجدول المقدم حول منتجات التمويل التابعة لمؤسسة "الأمل" تنوعًا واسعًا في الخدمات التمويلية التي تقدمها المؤسسة، حيث شملت التمويل الإلكتروني والقطاعات الحيوية مثل الطاقة البديلة، الإسكان، الزراعة، إضافة إلى التمويل الفردي والموسمي. ويعكس هذا التنوع تبنّي المؤسسة لنموذج شامل يستهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية معًا، من خلال تقديم منتجات تمويلية تلائم مختلف الفئات المجتمعية (المتقاعدين، الموظفين، المزارعين، التجار، المقاولين...) مع تغطية متوازنة للمناطق الحضرية والريفية، ودعم مشاريع استثمارية بمختلف أحجامها من الصغيرة إلى المتوسطة والكبيرة.

أما من حيث شروط التمويل، فتراوحت مبالغ التمويل بين 30,000 ريال و20 مليون ريال، وهو نطاق واسع يعكس مرونة المؤسسة في تلبية احتياجات المشاريع الصغيرة (كالأمل الفردي والموسمي) وصولًا إلى المشاريع الاستراتيجية الكبرى (كتمويل الإسكان والزراعة والطاقة). ومن الإيجابيات الملحوظة في هذا السياق اعتماد صيغ التمويل الإسلامي (خصوصًا المرابحة) بما يضمن توافق المنتجات مع أحكام الشريعة الإسلامية ويعزز من قبول المجتمع المحلي لها.

كذلك، أبرزت الدراسة مرونة آليات السداد المتاحة، حيث توفر أغلب المنتجات فترة سماح تصل إلى 3 أشهر، مع إمكانية السداد بأقساط ميسّرة، فضلاً عن تضمين التأمين التكافلي ضد العجز الكلي أو الوفاة، وهو ما يمثل عنصر أمان إضافي للمستفيد وعائلته. ويؤشر هذا التوجه إلى وعي المؤسسة بالدورة الاقتصادية للمشاريع واحتياجات الفئات المستهدفة.

وفي جانب الشمول المالي الرقمي، يُعد منتج "التمويل الإلكتروني" خطوة نوعية تواكب التحولات الرقمية في قطاع التمويل، حيث أتاح التقديم والتجديد عبر الهاتف المحمول دون الحاجة لزيارة الفروع، مع إعفاء تام من الرسوم، الأمر الذي يعزز الوصول إلى التمويل خصوصًا في المناطق البعيدة ويقلص من تكاليف المعاملات.

ورغم ما تقدمه مؤسسة "الأمل" من منتجات تمويلية متكاملة ومرنة، إلا أن الدراسة سجلت بعض الملاحظات الجوهرية، أبرزها غياب الخدمات غير المالية المصاحبة للتمويل، مثل التدريب والإرشاد الفني، إضافة إلى عدم تخصيص برامج نوعية موجهة لفئات هشة كذوي الإعاقة والنساء المعيلات. كما يُلاحظ نقص الشفافية بخصوص تفاصيل التكلفة الفعلية للتمويل ضمن صيغ المرابحة، وهو ما قد يؤثر على وعي المستفيد بالتزاماته المستقبلية.

وبناءً على ما سبق، توصي الدراسة بضرورة دمج خدمات الدعم الفني والتدريب ضمن الحزم التمويلية، والعمل على إصدار تقارير دورية توضح نسب الأرباح والمخاطر المصاحبة لكل منتج تمويلي، بما يسهم في تعزيز ثقة المستفيدين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بكفاءة وعدالة.

المبحث الثالث: التمويل الاسلامي الأصغر في الجزائر.

لا تزال تجربة التمويل الإسلامي الأصغر بالجزائر تجربة حديثة ومحدودة مقارنة بغيرها من الدول الإسلامي والعربية على غرار السودان واليمن، ونحاول من خلال هذا المبحث التعرف على تجربة بنك البركة الجزائري في التمويل الإسلامي الأصغر ومناقشة التحديات التي تواجه هذا القطاع والحلول المقترحة.

المطلب الأول: تجربة بنك البركة في التمويل الإسلامي الأصغر

بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي تم إنشاؤه في الجزائر، برأس مال مختلط (عام) وخاص)، بتاريخ 20 ماي 1991 برأس مال يقدر ب 500.000.000 دج، وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية سنة 1991 ، وقد ساهم فيه بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 44 بالمائة، ومجموعة البركة المصرفية (البحرين) بنسبة 56 بالمائة، وفي إطار القانون رقم 5-03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فالبنك يقوم بجميع العمليات المصرفية من تمويلات واستثمارات، وفقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية[1].

ويتيح بنك البركة برنامج التمويل الأصغر في إطار اتفاقية الشراكة مع برنامج التعاون الدولي الألماني **GTZ** ويدخل هذا البرنامج في إطار اتفاقية الشراكة بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوكالة الألمانية للتعاون التقني **GTZ** ، تحت تسمية البرنامج الجزائري الألماني للتنمية الاقتصادية **DEVED** ، يهدف إلى تمويل المشاريع الصغيرة، وخصوصا مشاريع الحرفيين من أجل توفير التمويل الكافي لنشاطاتهم الحرفية بالجزائر، وبمشاركة شركة **FIDES Algérie** وبنك البركة الجزائري ، وقد تم إطلاق هذا البرنامج التمويلي الأصغر بولاية غرداية في نهاية سنة 2008[2].

ويعتمد بنك البركة من أجل تقديم التمويل الإسلامي الأصغر على ثلاثة صيغ تمويلية وهي القرض الحسن، والمرابحة الأصغرة، والمشاركة، والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

[1] (http://albaraka-bank.com) , 24/05/2025 , 22:50

[2] قريشي منيرة ، شاشي عبد القادر، آفاق وتحديات التمويل الأصغر بالجزائر- دراسة مساهمة بنك البركة الإسلامي -، ،مجلة دراسات اقتصادية ،المجلد :18 العدد 01 (2024)، ص 211.

جدول رقم (08) : صيغ التمويل الاسلامي الأصغر ببنك البركة

الصيغة	المستفيد و المدة	المبلغ	الشروط
صيغة المشاركة	12-36 شهرا الحرفيين و التجار الصغار	-بالنسبة للاستغلال 50.000دج إلى 300.000دج -بالنسبة للإستثمار 200.000دج إلى 1.000.000دج	-تمويل المشاريع القائمة والمدرة لدخل. -أن يكون لدى الراغبين في الحصول على تمويل، كل الوثائق التي تثبت وضعيتهم السليمة تجاه الهيئات الجبائية وغير الجبائية. -ألا يتعدى رقم أعمال التجار الصغار قيمة 3.000.000 دج -وجود شخص معنوي كضا من أمام البنك، كما أن البنك قد يطلب كفالة شخصية.
القرض الحسن	3_12 شهرا يخص تمويل النساء المنظمات في مجموعات	3-12-شهر يخص تمويل النساءالمنظمات فيمجموعات	-أن تكون النساء الماكنات في المنزل على شكل مجموعات تضامنية. -وجود شخص معنوي كضا من أمام البنك -السن أكثر من 18 سنة. -أن لا يتجاوز الدخل الشهري الأجر الوطني الأدنى المضمون
المرابحة المصغرة	10_14شهرا للنساء الماكثات بالبيت	من 30.000 دج إلى 70.000 دج	-ان تتمتع النساء الماكنات بالبيت بسيرة حسنة -وجود شخص معنوي كضامن أمام البنك، كما يطلب البنك كفالة شخصية وتضامنية

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات بنك البركة الجزائري.

و قد عمل بنك البركة الجزائري على تعزيز التمويل الأصغر للمشاريع الأصغرة، باستحداث صيغ جديدة سنة 2014، وهي صيغة الإجارة الأصغرة، بمنطقة وسط الجزائر ولم يتم تعميمها، كونها تمر بمرحلة تجريبية، بعد أن كان البنك يعتمد على صيغة المشاركة، والقرض الحسن والمرابحة الأصغرة، مع العلم أن صيغ المرابحة الموجهة إلى المشاريع الأصغرة، كانت في تزايد مستمر[1]، حيث بدأ البرنامج بتمويل 50 مشروعا سنة 2009 في مدينة غرداية، على شكل قروض

[1]قريش منيرة ، شاشي عبد القادر،مرجع سابق ، ص212 .

حسنة ، ليصل العدد إلى 1000 قرض حسن، لتمويل النساء في البيوت، إضافة إلى 130 مشروعا اقتصاديا، على أساس التمويل بالمشاركة في سنة 2012، وبخصوص التمويل بالمرابحة الأصغرة فقد تم تمويل حوالي 125 امرأة ماكثة بالبيت وذلك إلى غاية شهر نوفمبر من سنة 2013[1].

ويخصص بنك البركة نسبة 37.5 % من موارد صندوق الزكاة، لتقديم قروض حسنة لتمويل مشاريع صغيرة، ويتم ذلك وفقا لشروط معينة تدرس على مستوى اللجان القاعدية والولائية، وعند تجاوز حصيلة صندوق الزكاة في كل ولاية مبلغ 05 ملايين دج، وتتراوح مبالغ القروض الحسنة ما بين 50 ألف دج و 300 ألف دج، تسدد بأقساط شهرية خلال فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات مع فترة سماح تمتد ما بين 04 و 06 أشهر[2].

وفي 22 مارس 2004 أمضى بنك البركة اتفاق تعاون مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية ليكون وكيلا تقنيا لها في مجال استثمار أموال الزكاة ودعم المشاريع الصغيرة، وتمثلت الاتفاقية في إنشاء صندوق استثمار أموال الزكاة ، حيث نصت على أن يقوم الصندوق بتمويل بعض المشاريع عن طريق بنك البركة كوكيل لها، متمثلة فيما يلي:[3]

- تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛
- تمويل المشاريع الأصغرة؛
- دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مساعدة المؤسسات العارمة القادرة على الانتعاش؛
- إنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي الأصغر بالجزائر

تواجه المشاريع الصغيرة التي تمول تمويلا إسلاميا مصغرا بالجزائر، عدة معوقات وعراقيل، أما تلك التي تتعلق بالمحيط التنظيمي الرسمي والجهات الممولة، أو ما تعلق منها بالفئات المستفيدة من برامج التمويل الأصغر، وبالتالي كان لازما علينا توضيحها حتى يتم التوصل إلى وسائل وأساليب تفعيل هذا البرنامج التمويلي الإسلامي مستقبلا.

[1].المرجع نفسه ، ص 212 .

[2]بعزيز سعيد، مخلوني الطاهر ، دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الأصغرة في الجزائر– دراسة حالة بينك البركة الجزائري–، مجلة دفاتر اقتصادية، 2019 ، ص 13

[3]حاجي سمية وسامي فطيمة، تمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب، 2011، ص 309.

1. المعوقات الخاصة بالمحيط التنظيمي الرسمي وبالجهات الممولة:[1]

- عدم وجود إطار رقابي بالجزائر موحد على الهيئات التي تساهم في التمويل الأصغر، فبنك البركة الجزائري يخضع لوصاية ورقابة بنك الجزائر المركزي، كما نجد أن صندوق الزكاة الذي يوكل بنك البركة للاستثمار من أمواله لتقديم التمويل الأصغر عبر وكالاته الموزعة عبر القطر الجزائري يعمل تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، وبالتالي عدم توحيد الرقابة والوصاية من شأنه أن يعطل تنمية وتطوير هذا القطاع؛
- محدودية تواجد الهيئات المانحة للقروض الأصغرة التي تمول المشاريع الصغيرة، والحصة الكبرى تحتلها البنوك وهي المؤسسات المالية الوحيدة القائمة بذلك، وهذا يعيق المتابعة الفعلية للمشاريع الموجهة للفئات المعوزة، وحتى المؤسسات المالية الإسلامية يتم تقديمها بأسلوب بأفاق محدودة في هذا الإطار؛
- قلة المؤسسات القائمة ببرامج التمويل الأصغر، أدى ذلك إلى غياب روح المنافسة وبالتالي التحفيز في هذا المجال؛
- انخفاض حصة البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في السوق، حيث لا تمثل الصيرفة الإسلامية وبالتالي انخفاض حصتها في التمويل الأصغر للمشاريع التنموية؛
- بالرغم من المجهودات المبذولة في مجال تكوين وتأطير الكوادر البشرية العاملة في قطاع التمويل الإسلامي التي تقع عليها مسؤولية البناء المؤسساتي ودراسة وتحليل والسهر على إجراءات التمويل الأصغر لا يزال هذا القطاع يحتاج مزيدا من الجهد والتعمق أكثر في آلياته.

2. العراقيل المرتبطة بفئة المستفيدين من التمويل الإسلامي الأصغر بالجزائر:[2]

- نقص الكفاءة المهنية لكثير من المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر؛
- من بين المستفيدين من التمويل الأصغر للاستثمار في قطاع الصناعات التقليدية التي تعتمد على الآلات التقنية واليدوية، ولا تحتاج كثيرا لليد العاملة، وتتميز بانخفاض التكلفة وصغر حجمها، كورشات الخياطة وكراء السيارات، وعليه فطلبات التمويل تكون من فئات تتسم بالتشابه ومحدودية الآفاق؛

[1] قريش منيرة ، شاشي عبد القادر،مرجع سابق ، ص217

[2] المرجع نفسه، ص218

- عدم سداد نسبة معتبرة من القروض الأصغرة في آجال استحقاقها، حسب ما أكده الأمين العام السابق لبنك البركة الجزائري "ناصر حيدر" والذي قد أعلن عن تمويل 3 آلاف مشروع مصغر، منها 250 ملف أمام العدالة بسبب عجز عن التسديد سنة 2011؛
- صعوبة تلبية الهيئات المالية وخصوصا بنك البركة الجزائري التي تعمل على المساهمة في القروض الأصغرة كل خدمات التمويل الأصغر ومساعدة كل الفئات التي تطلب ذلك، فنوعية النشاطات التي يمكن تمويلها ليست دائما مرغوبة من قبل طالبي التمويل لإنشاء المشاريع الأصغرة؛
- افتقار البرامج التعليمية والتكوينية في مجال إقامة المشاريع الأصغرة للأفراد الراغبة في التمويل الأصغر؛
- غياب الدراسات المميزة في مجال التمويل الأصغر بالجزائر، وخصوصا للمهتمين بهذا البرنامج، من حيث مدهم بالمعلومات اللازمة وتبيين خصائص المشاريع وغيره؛
- عدم توافر صندوق خاص لضمان القروض الأصغرة، لتجنب مشكلة ضمان القروض حتى يتم تشجيع عمليات التمويل الخاصة بالمشاريع الأصغرة والتقليل من مخاطر الائتمان.

المطلب الثالث: سبل تطوير وتفعيل التمويل الإسلامي الأصغر بالجزائر

لقد أصبح من الضروري حاليا أن تتخذ صناعة التمويل الإسلامي الأصغر هيكلا منفردا، وأن تتبنى ممارسات مبتكرة سليمة بغية توفير خدمات مستدامة وعلى نطاق أوسع، كما ينبغي أن تتخذ إجراءات تنظم بنائها وصحة ممارستها وهذه الإجراءات تتمثل في:[1]

1. **بناء الجسور بين المؤسسة الدينية وقطاع التمويل الأصغر:** يعتبر كل من الوقف والزكاة والتمويل الأصغر مجالات تتقارب فيها الأهداف، ومن ثمة فإن مد جسور بين هذه الأطراف سيعطي دعما قويا لصناعة التمويل الاسلامي الأصغر، فبينما يتمثل دور صناديق الزكاة توزيع الأموال على أوجهها الشرعية، فإن هذه المؤسسة يمكن دمجها في مجال التمويل الأصغر وهو ما يمكن القيام به من خلال محاولة إخراج هؤلاء المعوزين من دائرة الفقر المدفوع بتوزيع الزكاة إلى مستويات لا تصنفهم فيها مؤسسات التمويل الأصغر على أنهم مفتقدون للأهلية المصرفية، فمؤسسات التمويل الأصغر الاسلامية وصندوق الزكاة بوسعهما القيام بدورين مميزين يكملان بعضهما البعض، وأما بالنسبة للأوقاف فإنه يمكن إصدار صكوك وقفية خاصة بالتمويل الأصغر تستند على جواز وقف

[1] علي سايح جبور ،صفية يخلف ،متطلبات تفعيل التمويل الاسلامي المصغر في بنك البركة الجزائري من أجل تحقيق التنمية المستدامة،مجلة الاقتصاد و المالية:مج05 ، ع 02 ، 2019 ، ص77 .

النقود وأخرى مقيدة بشرط الواقف، على أن يشكل عائدها مصدرا لتمويل أفراد القطاع ويمكن تأسيس أوقاف بغرض توفير المعرفة والمهارات لتنمية الأعمال الحرة بين الفقراء بما يسهل نشاط برنامج التمويل.

2. **تنويع المنتجات**:إن من بين المجالات الرحبة التي يمكن من خلالها توسيع أفاق صناعة التمويل الاسلامي الأصغر الاستخدام الأمثل والواسع لأساليب التمويل الإسلامية المتاحة، فعلى عكس التمويل التقليدي الذي يقدم أسلوبا واحدا، فإن التمويل الاسلامي يشتمل على ما لا يقل عن عشرة أساليب يمكن تجميعها في ثلاثة أساليب المساهمة المشاركة في الأرباح والخسائر، والإيجار وامتلاك الأصول، ويتيح ذلك التعدد والتنوع القدرة على التأقلم مع ظروف وأحوال تلك المشاريع، ورغم هذا فإن معظم الممارسات في مجال التمويل الاسلامي الأصغر انحصرت حول آلية واحدة وهي آلية المرابحة، ومن ثمة فإن هناك حاجة كبيرة نحو تعديل ذلك التوجه، من خلال التوسع في تطبيق مختلف أدوات التمويل الاسلامية خصوصا نظام المشاركة، إذ وعلى الرغم من ارتفاع حجم أعبائه في تقييم طلبات التمويل إلا أن أرباحه الكبيرة نسبيا للطرفين ستعوض التكاليف الأولية.

3. **تنمية الموارد البشرية**:تعاني الصناعة المالية الاسلامية بشكل عام من نقص حاد في المورد البشري المؤهل، فمجهودات التدريب والتأهيل التي تتم على مستوى المعاهد وإدارات التدريب تعتبر ضعيفة ولا تفي إلا بالقليل، وانطلاقا من كون أن نجاح أي صناعة واستدامتها مرهون بمدى وفرة ومهارة المورد البشري، ونظرا لأن قطاع التمويل الأصغر قطاع كثيف العمالة، فإن هناك ضرورة ملحة للاهتمام بتنمية العنصر البشري الذي يعد أحد أهم أصول المؤسسة ولتحقيق ذلك فإنه لابد من توفير الإطارات المدربة والمؤهلة تأهيلا خاصا للعمل على تصميم وتنفيذ برامج التمويل الإسلامي الأصغر وانجاحها.

4. **تهيئة الأطر التشريعية والتنظيمية**: يمكن للتنظيم الحكومي أن يلعب دورا مهما في توسيع نطاق التمويل الاسلامي الأصغرمن خلالسن قوانين ولوائح تنظيمية خاصة بمؤسسات التمويل الأصغر، على غرار العديد من الدول الرائدة في مجال التمويل الإسلامي الأصغر والاستفادة من تجربتها في ذلك.

خلاصة الفصل

يُعد التمويل الإسلامي الأصغر من أهم الآليات التي اعتمدت عليها العديد من الدول العربية والإسلامية لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية، ودعم النشاطات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة. فقد بيّنت تجربة السودان مدى نجاح التمويل الأصغر في أن يتحول من مجرد أداة اجتماعية إلى سياسة اقتصادية وطنية متكاملة تساهم في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي. أما تجربة اليمن، فرغم التحديات الاقتصادية والسياسية، استطاعت أن تؤسس لقطاع نشط في التمويل الإسلامي الأصغر من خلال تنوع البرامج التمويلية وتكييفها مع احتياجات الفئات الهشة. في حين كشفت تجربة الجزائر عن محدودية تطبيق هذا النمط التمويلي، واقتصاره على بعض المبادرات الفردية كمبادرات بنك البركة الجزائري، في ظل غياب بيئة تنظيمية متكاملة.

وخلص الفصل إلى أن تحقيق نجاح فعلي للتمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر يتطلب توفير إطار تشريعي وتنظيمي ملائم، تنويع أدوات وصيغ التمويل بما يتلاءم مع طبيعة المشاريع، وتكثيف الجهود في مجال تنمية الموارد البشرية، مع تعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين في القطاع.

خاتمة

خاتمة

يساهم التمويل الإسلامي الأصغربشكل كبير في توفير الاحتياجات المالية للأفراد ذوي الدخل المحدود الراغبين في بدأ مشروعاتهم الخاصة كما أنهيوفر الدعم المالي اللازم لضمان استمرارية نشاطها، بل يتعدى ذلك ليشمل تقديم دورات تدريبية للأفراد بهدف تعزيز كفاءتهم في الإدارة والتسيير مما يُسهم في تحقيق أهدافهم التنموية.

لقد شهد التمويل الإسلامي الأصغر انتشارًا واسعًا في العديد من الدول نظرًا لأهميته في التخفيف من حدة الفقر، وقد لاقى قبولًا واستحسانًا كبيرًا من أصحاب المؤسسات المصغرة ومحدودي الدخل لما له من مساهمة فعالة في تمويل هذه المؤسسات، وذلك من خلال صيغ التمويل الإسلامية التي تقدم منتجات مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتناسب مختلف أشكال المشاريع التنموية.

نظراً للتأثير الإيجابي للتمويل الإسلامي الأصغر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أولت بعض الدول اهتمامًا خاصًا لهذا القطاع. وقد تجلى ذلك في إصدار قوانين تُلزم البنوك بتخصيص نسبة معينة من محافظها التمويلية لدعم الفئات الفقيرة، وهو ما اتضح جليًا في تجارب كل من السودان واليمن.

نتائـج الدراسـة:

- للتمويل الإسلامي الأصغر أهمية كبيرة للحد من الفقر بالنسبة للفئات الفقيرة والمؤسسات والمصغرة؛
- يساهم التمويل الإسلامي الأصغر بشكل كبير في تمويل المشاريع التنموية للأفراد ذوي الدخل المحدود من خلال الدخول معهم بالمشاركة أو المضاربة أو باقي الصيغ الأخرى وبذلك يكون تكامل ما بين البنك و المؤسسات المصغرة الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من الفقر وتخفيض معدلات البطالة؛
- تقوم صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في التمويل الإسلامي الأصغر على أساس اقتسام الأرباحوالخسائر بين الجهة المانحة للتمويل وطالب التمويل؛
- لقد كانت اليمن من الدول الأوائل التي اعتمدت التمويل الإسلامي الأصغر وذلك باستعمالها صيغتي المشاركة والمرابحة في تمويل الفقراء والمؤسسات المصغرة، بحيث ساهم هذا العمل في التقليل من حدة الفقر وخلق مناصب عمل جديدة من خلال اداء المؤسسات والبرامج المخصصة للتمويل الإسلامي الأصغر؛
- كما قامت السودان بتخصيص جزء من محفظة التمويل لدى بنوكها لتمويل صغار المنتجين والحرفيين والمهنيين، وقد عرف هذا التمويل تطورا كبيرا، وقد اثبت فعاليته من خلال خلق المزيد منالمؤسسات المصغرة التي بواسطتها يمكن تخفيض عدد الفقراء.

- تعتبر تجربة الجزائر في التمويل الإسلامي الأصغر تجربة حديثة لا تزال بحاجة إلى المزيد من الاهتمام والعناية لضمان مساهمتها بشكل فعال في تحقيق الدور المنوط بها.

الاقتراحـــــات:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من الاقتراحات نجملها في:

- الاهتمام بقطاع التمويل الإسلامي الأصغر وتثبيت أسسه، وذلك لتفضيله عن التمويل التقليدي منطرف طالبي التمويل من الأفراد ذوي الدخل المحدود؛
- إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تقديم خدمات التمويل الإسلامي الأصغر، والاستفادة منتجارب الدول في هذا المجال؛
- توعية أفراد المجتمع وزيادة وعيهم بأهمية التمويل الإسلامي الأصغر وتمكينهم من الأساليب التي تعمل على تطوير أنشطتهم؛
- العمل على الوصول إلى أشد الناس فقراء خاصة في المناطق الريفية والنائية وتبسيط المعاملات تبعا لمؤهلاتهم وقدراتهم.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1-أيمن مصطفى مصطفى الجمل ، تأثير العولمة على أداء المصارف الاسلامية ، المكتب الجامعي الحديث ، ط01،الاسكندرية ،2015،.

2-الياس عبد الله سليمان أبو الهيجا ، تطوير أليات التمويل بالمشاركة في المصارف الاسلامية ،دراسة حالة الأردن ،رسالة دكتوراه ،جامعة اليرموك،الأردن ،2007،.

3-سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية، جمعية القرارة، غرداية، ط 1، 1423هـ-2002م.

4-محمد بن إبراهيم الموسى ،شركات الأشخاص بين الشريعة والقانون، ط2، دار العاصمة الرياض ، 1998 م ،

5-ارشيد . محمود عبد الكريم ،الشامل في عمليات المصارف الإسلامية ، دار النفانس، عمان 2007،

6-أبو الوليد محمد بن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1418هـ-1997م، مج 2، ج4، ص 25.

-7محمد الفاتح محمود بشير المغربي، صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية وفق الضوابط والشروط الشرعية والمصرفية تجربة البنوك السودانية، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2015،

8-نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم، دمشق، 2008،

9-بيت التمويل الكويتي،دليل المصطلحات الفقهية الاقتصادية،1412هـ-1992م،القاهرة،مطابع دار الصفوة،

10-السيد سابق ،فقه السنة ،ج3، ص 162 .

11-شيهاب أحمد سعيد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2012،

12- صوان محمد حسن أساسيات العمل المصرفي – دراسة مصرفية تحليلية مع الملحق بالفتاوى الشرعية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001،

13-أميرة عبد اللطيف، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط 1، 2008م،

14-محمد خيري فهيم ،رؤية تطوير وتنميةقطاع التمويل الأصغر بالسودان ، يونيكونز للاستشارات المحدودة، السودان ، 2006

15-منذر قحف، التكوين الاقتصادي للوقف في بلدان الهلال الخصيب، ندوة الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف، بيروت، 2003،

16-د.عبد الكريم احمد قندوز،عقود التمويل الاسلامي (دراسة حالة)،صندوق النقد العربي ، 2019.

17-حاجي سمية وسامي فطيمة، تمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب، 2011،

18-أحمد محمد عبد العظيم الجمل، دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة، دار السلام، القاهرة، ط 1، 1428هـ-2007م،

19-ابن قدامة الحنبلي موفق الدين، المغني، دار عالم الكتب، الرياض، 1999، ج 8،

ثانيا: الرسائل الجامعية

1-حمد مصطفى غانم، واقع التمويل الاصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين (دراسة تطبيقية على قطاع غزة)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2010.

2-نوال يحياوي ، تفعيل اليات التمويل الاسلامي الأصغر لتحقيق التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي ببرج بوعريريج ، 2023/2022 م.

3-سلومة موسى يحي بشارة، التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر في السودان، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2014،

4-ميلود بن مسعودة، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008،

5-عمر بن دادة ،فعالية البنوك و المؤسسات المالية الاسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –تجارب دولية رائدة وسبل استفادة 6--الجزائر منها ، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة برج بوعربريج ، 2020 م ،

7- ميلود بن مسعودة، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008،

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

1-تيقان عبد اللطيف ، التمويل الأصغر الاسلامي ودعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في السودان ، مجلة العلوم الادارية و المالية ،مج06، ع،2022..

2-ملالة إيمان، التمويل الإسلامي الأصغر في السودان –تجربة بنك فيصل الإسلامي-، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، مج 4، ع 2، 2021،.

3-حريزي عبد الغني، قسول أمين، الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم الملكية بالبنوك الإسلامية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، مج 03، ع 05، 2017،.

4-د. عمار درويش ، د سميرة شهرزاد صالح ،التمويل الإسلامي الأصغر كمصدر لتمويل المشاريع المصغرة دراسة حالة بنك الخليج الجزائر(وكالة عين تموشنت) ،مجلة الدراسات التجارية و الاقتصادية المعاصرة–

5-يقور أحمد وآخرون، التمويل الإسلامي الأصغر كآلية لتمويل المؤسسات المصغرة في ظل تعزيز الشمول المالي دراسة حالة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية السوداني للفترة (2013-2017)، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، مج 3، ع 2.

6-يوسفات علي وعبد الرحمان عبد القادر، فعالية التمويل الإسلامي الأصغر في القضاء على الفقر –دراسة حالة السودان واليمن-، مجلة الحقيقة، مج 11، ع 2، 2012،.

7-سالمي ياسين،الاجارة التمويلية و الاجارة المنتهية بالتمليك –دراسة مقارنة بين العقود التقليدية و الاسلامية-،مجلة مجاميع المعرفة،مج10، ع01،أفريل 2025،

8-بقاش وليد ، عمر بن دادة،حاجة المؤسسة الاقتصادية الى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية و الاسلامية ،مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، ، مج04، ع2019،01،.

9-صالح صالحي، الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع 07، 2005،

10-علي سايح جبور ،صفية يخلف ،متطلبات تفعيل التمويل الاسلامي المصغر في بنك البركة الجزائري من أجل تحقيق التنمية المستدامة،مجلة الاقتصاد و المالية:مج05 ، ع 02 ، 2019 ،

11-سعيداني سميرة، التمويل الإسلامي الأصغر كمدخل لدعم التنمية المحلية، مجلة الباحث الاقتصادي، مج 4، ع 1، 2017.

12-بعزيز سعيد، مخلوني الطاهر ، دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الأصغرة في الجزائر- دراسة حالة بينك البركة الجزائري-، مجلة دفاتر اقتصادية، 2019 ،

13-عبد الرحمان عبد القادر ، فعالية التمويل الاسلامي الأصغر في القضاء على الفقر – دراسة حالة السودان و اليمن – مجلة الحقيقة، العدد 05 ،جامعة أدرار، جوان 2012 .

14-زقاري آمال، التمويل بعقد المشاركة في المصارف الإسلامية، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، ع 4، 2018،

15-صادق أحمد عبد الله السبئي ، دور مؤسسات و برامج التمويل الصغير في تمويل و تنمية المشروعات الصغيرة / مجلة العلوم الاقتصادية ،جامعة نجران،كلية المجتمع ، العدد 17 ، المملكة العربية السعودية ، 2016 ،

16-عثامنية رؤوف ،أهمية التمويل غير الربحي من خلال الزكاة لتحقيق التنمية المستدامة،مجلة أبحاث و دراسات التنمية ،مج10 ، ع01 ،2023

17-قريشي منيرة ، شاشي عبد القادر، آفاق وتحديات التمويل الأصغر بالجزائر- دراسة مساهمة بنك البركة الإسلامي -، ،مجلة دراسات اقتصادية ،المجلد :18 العدد 01 (2024)،

18-مروان حياني ، مابين التمويل الأصغر و التمويل الاسلامي نظرة الى المفاهيم و المبادئ ، مجلة اتجاهات الأثر الاجتماعي ،العدد 22.

19-محمد محمد الأمين اباده، صيغ التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية بدائل لطرق التمويل في البنوك التقليدية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، مج 9، ع 1، 2022،.

21-شتاتحة هشام صلاح الدينوطهرات عمار، الصيرفة الإسلامية في الدول غير الإسلامية بين حداثة التجربة وصعوبة تنفيذها -دراسة تجربة المملكة المتحدة-، المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 ديسمبر 2019،.

22-فرطاس فايزة، التمويل الأصغر الإسلامي: نموذج مؤسسات التمويل الأصغر المعتمدة على الزكاة والوقف، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس ، تونس، 27-29 جوان 2013.

23-عامر عبد الرحمان ،نحو التمويل الأصغر وفق الشريعة الاسلامية ، موسوعة التمويل و الاقتصاد الاسلامي ،تاريخ النشر 2010/06/01

رابعا: التشريعات القانونية

1-بنك السودان المركزي ، ، الموقع http// : www.mfu.gov.sd./ar/content ،

2-الجمهورية اليمنية ، وزارة الصناعة و التجارة (الادارة العامة للصناعات الصغيرة) ، (دليل برامج و مؤسسات التمويل المتوسطة و الصغيرة و الأصغر)،المركز الوطني للمعلومات ، 2014/11 ،

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	ا
قائمة المحتويات	اا
قائمة الجداول	ااا
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	01
تمهيد	02
المبحث الأول:مدخل عام للتمويل الاسلامي الأصغر	03
المطلب الأول:ماهية التمويل الاسلامي الأصغر	03
المطلب الثاني: خصائص التمويل الأصغر الإسلامي ومبادئه	06
المطلب الثالث: أهداف التمويل الإسلامي الأصغروأهميته	07
المبحث الثاني: صيغ التمويل الاسلامي الأصغر	11
المطلب الأول: صيغ التمويل القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة	11
المطلب الثاني: صيغ التمويل القائمة على المديونية	15
المطلب الثالث: صيغ التمويل القائمة على البر و الاحسان	19
خلاصة الفصل الأول	21
الفصل الثاني: الاطار التطبيقي للدراسة	22
تمهيد	22
المبحث الأول:تجربة السودان في التمويل الاسلامي الأصغر	23
المطلب الأول: ماهية التمويل الاسلامي الأصغر في السودان	23
المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي للتمويل الاسلامي الأصغر في السودان	25

المطلب الثالث: تقييم سياسات التمويل الأصغر في السودان.	29
المطلب الرابع : عوامل نجاح تجربة التمويل الاسلامي الأصغر في السودان	33
المبحث الثاني : تجربة التمويل الإسلامي الأصغر في اليمن	35
المطلب الأول: برامج التمويل الإسلامي الأصغر في اليمن	35
المطلب الثاني: مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر في اليمن	38
المبحث الثالث :التمويل الاسلامي الأصغر في الجزائر.	44
المطلب الأول: تجربة بنك البركة في التمويل الإسلامي الأصغر	44
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي الأصغر بالجزائر	47
المطلب الثالث: سبل تطوير وتفعيل التمويل الإسلامي الأصغر بالجزائر	49
خلاصة الفصل الثاني	51
الخاتمة	52
قائمة المراجع	55
قائمة المحتويات	56